جامعة أحمـد دراية أدرار– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك

دراسة حالة فى البنوك(BNA،CPA،BADR،CNEP)

إعداد الطالبتين:
- عزوز عبلة
- طلباني نزيهة

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د بلال بوجمعة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بريشي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بلال بوجمعة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
طلحاوي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر.ب	مناقشا

السنة الجامعية:
2020 -2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHEQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بلال بو جمعة

المشرف على مذكرة الماستر.

الموسومة بـ: دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة في البنوك - دراسة حالة -

من إنجاز الطالب(ة): عزور عبلة

و الطالب(ة): طلباني نزيهة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/14

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف

ادرار في 22 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:-
أ. طليقي عبد الكريم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في الدرج

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهداء

بسم المعز الذي أرسل من يخرجنا من الظلمات الى النور

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى من جعل الله الجنة تحت قدميها

و تنفست على جنانها الفياض و تربعت على عرشها المخضر بألوان الرياض

فسرت بخطى ثابتة على درب المعرفة والعلم و يلفتني و دعاؤها الميمون نبع الحنان "

أمي الحبيبة الغالية فاطنة " التى لم أفي بحقها ما حييت.

الى من وضعني على حروف البداية وبسط لي طريقها و أحسن توجيهي و رعايتي

و تكبد عناء عيشي و تعليمي القلب الملائكي رمز الطهر و الحنان و العطاء

" أبي العزيز جلول "

الى من شاركوني رحم أمي الاخوة و الأخوات كل بأسمه:

صباح ، عبد المجيد، عباس . نور الدين ،محمد ' ، و لاننسى براعم الاخت (شريفة '

وصال ' زكرياء 'ضحى ')

العمة و الخال و الخالة دون استثناء الى أختي و نصفي و راسمو دربي

و عنوان صبري و بدور الامل وقاسمت معي السنين الثالثة بحلوها ومرها " عزوز عبلة "

الى أختي وصديقتي التي شركتني نصف السنين بحلوها و مروها

'عقيدة 'اميرة ' سامية ' صابرين '

الى الطيبون الرئعون الذي تلقيت منهم أفضل الخير لكم تقديري و احترامي

' سمية 'عبلة '

الى الوجوه النيرة التى التقيتها في مشواري الجامعي أصدقائي و صديقاتي

الى أجمل باقة ورد عائلتة طلباني كبيرا و صغيرا و اليكم جميعنا

إهداء

الحمد لله الذي وفقني الى ما أنا عليه وساعدني في اتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الى من سكنت الجنة تحت أقدامها

والتي تربعت فوق عرش قلبي ونقشت بحبها وأملها أفاق دربي

والتي حملتنا وهن على وهن وأطعمتنا بحنانها وأفنت عمرها لخدمتي

أمي الغالية والحبيبة.

الى شجرة البيت وقدوتي في الحياة الذي لطالما نعمنا بطلعته في الضيق

ورمز الحب والعطاء الى أعز أب في الدنيا

أبي العزيز أطال الله في عمره وحفظه ورعاه وجعله لنا تاج فوق رؤسن.

الى من قاسمتهم ظلمة الرحم وقاسموني أحضان المحبة والسعادة الى اخوتي

الذين عشت معهم تحت سقف واحد كل بأسمه.

الى رفيقتي ونصفي وزميلتي في الدراسة والعمل

"نزيهة طلباني " وفقها الله في مشوارها الدراسي .

الى صديقاتي العزيزات التي رافقوني طيلة مشواري الدراسي وفقهم الله .

الى كل الوجوه النيرة والجميلة التى تعرفت عليهم في مشواري الدراسي

كل بأسمه دون إستثناء والى من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

والى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم قلبي عن ذكرهم.

عبدة

شكر و العرفان

الحمد لله رب العالمين واهب المقدرة، و الشكر
له سبحانه قضي الأمر وقدره سبحانه زاد النعم على عبده.
نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق و السداد
و منحنا الرشد و الثبات لأعداد هذا البحث
و نرجو أن يكون في ميزان الحسنات يوم القيامة.
و نشكر كل من تلقينا منه علما صالحا أو عملا مفيدا
لمواصلة مشوارنا وكما نشكر الأستاذ المشرف
"بلال بوجمعة " على توجيهاته القيمة و نصائحه،
وكل من الأساتذة الذين درسنا على أيديهم.
وفي الختام نشكر كل من ساعدنا طيلة فترة المشوار الدراسي،
بالكثير أو بالقليل حتى و لو بكلمة طيبة، أو دعاء خالص
أو ابتسامة عطرة.

فهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول :مساهمة الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك	
تمهيد	**05**
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية.	**06**
المطلب الأول :مفهوم وأهمية الحوكمة البنكية والهدف منها.	**06**
الفرع الأول:تعريف الحوكمة البنكية .	**06**
الفرع الثاني :أهمية الحوكمة والبنكية والهدف منها.	**07**
المطلب الثاني :مضمون الحوكمة البنكية .	**07**
الفرع الأول :مبادئ الحوكمة البنكية .	**07**
الفرع الثاني :الفاعلين الأساسين في نظام الحوكمة البنكية.	**10**
المطلب الثالث : محددات وأبعاد الحوكمة البنكية.	**12**
الفرع الأول : محددات الحوكمة البنكية.	**12**
الفرع الثاني : أبعاد تنفيذ الحوكمة البنكية .	**13**
المبحث الثاني : دور الرقابة كآلية للحوكمة في البنوك.	**14**
المطلب الأول : ماهية الرقابة المصرفية.	**14**
الفرع الأول : تعريف الرقابة المصرفية.	**14**
الفرع الثاني : أهمية الرقابة المصرفية.	**14**
المطلب الثاني : عموميات حول لجنة بازل للرقابة المصرفية.	**15**
الفرع الأول : تعريف وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية .	**15**
الفرع الثاني :مقررات لجنة بازل وفعالية الحوكمة في إرساء قواعد الرقابة المصرفية.	**15**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	**18**
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.	**18**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	**19**
المطلب الثالث: نتائج الدراسات.	**19**
خلاصة الفصل.	**20**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بعض الوكالات البنكية بأدرار	
تمهيد.	**22**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية .	**23**
المطلب الأول: منهجية، مجتمع وعينة الدراسة.	**23**
الفرع الأول: منهجية الدراسة.	**23**
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.	**23**
المطلب الثاني: أداة جمع وتحليل البيانات .	**24**
الفرع الأول: أداة جمع البيانات.	**24**
الفرع الثاني: أدوات التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان.	**25**
المطلب الثالث: خصائص أفراد العينة.	**26**
المبحث الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة.	**32**
المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محور الحوكمة البنكية.	**33**
الفرع الأول: مبادئ الحوكمة المؤسسات حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.	**33**
الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة المؤسسات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي.	**41**
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محور الرقابة على البنوك.	**41**
الفرع الأول: تحليل عبارات المتعلقة بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.	**41**
الفرع الثاني: تحليل عبارات المتعلقة بفعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا لجنة بازل.	**49**
خلاصة الفصل .	**54**
خاتمة.	**54**
قائمة المراجع.	**59**
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-01)	توزيع أفراد العينة على الوكالات محل الدراسة.	23
(2-02)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	26
(2-03)	توزيع عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية.	27
(2-04)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.	28
(2-05)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي.	29
(2-06)	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنصب .	30
(2-07)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.	31
(2-08)	النتائج المتعلقة بمبادئ حوكمة المؤسسات حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.	33
(2-09)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الأول.	35
(2-10)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الثاني.	36
(2-11)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الثالث.	38
(2-12)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الرابع.	39
(2-13)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الخامس.	40
(2-14)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ الأول لرقابة المصرفية الفعالة.	41
(2-15)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ الثاني لرقابة المصرفية الفعالة.	42
(2-16)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ الثالث لرقابة المصرفية الفعالة.	43
(2-17)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ الرابع لرقابة لمصرفية الفعالة.	44
(2-18)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ الخامس لرقابة المصرفية الفعالة.	45
(2-19)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ السادس الرقابة المصرفية الفعالة.	46
(2-20)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ السابع الرقابة المصرفية الفعالة.	47
(2-21)	التكرارات والنسب المئوية، لعبارة المبدأ الثامن الرقابة المصرفية الفعالة.	48
(2-22)	التكرارات والنسب المئوية ، لعبارة البعد الأول من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل .	50
(2-23)	التكرارات والنسب المئوية ، لعبارة البعد الثاني من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل .	51
(2-24)	التكرارات والنسب المئوية ، لعبارة البعد الثالث من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل .	52

فهرس الأشكال البيانية.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	الفاعلين الأساسيين في نظام الحوكمة البنكية.	10
(01-2)	توزيع أفراد العينة على وكالات محل الدراسة	24
(02-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	27
(03-2)	توزيع عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية.	28
(04-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.	29
(05-2)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي .	30
(06-2)	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنصب .	31
(07-2)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص .	32
(08-2)	مبادئ حوكمة المؤسسات حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.	34
(09-2)	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.	35
(10-2)	حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية.	37
(11-2)	دور أصحاب المصالح.	38
(12-2)	الإفصاح والشفافية.	40
(13-2)	مسؤولية مجلس الإدارة.	41
(14-2)	المبدأ الأول لرقابة المصرفية الفعالة.	42
(15-2)	المبدأ الثاني لرقابة المصرفية الفعالة.	43
(16-2)	المبدأ الثالث لرقابة المصرفية الفعالة.	44
(17-2)	المبدأ الرابع لرقابة المصرفية الفعالة.	45
(18-2)	المبدأ الخامس لرقابة المصرفية الفعالة.	46
(19-2)	المبدأ السادس لرقابة المصرفية الفعالة.	47
(20-2)	المبدأ السابع لرقابة المصرفية الفعالة.	48
(21-2)	المبدأ الثامن لرقابة المصرفية الفعالة.	49
(22-2)	البعد الأول من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفق لجنة بازل	50
(23-2)	البعد الثاني من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفق لجنة بازل	51
(24-2)	البعد الثالث من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفق لجنة بازل	52

مقدمة

يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع الهامة والمهمة حيث حازت قضية الحوكمة آو الحكم الجيد على قدر كبير من الاهتمام وعناية السلطات الإشرافية ، الرقابية والمنظمات الدولية وهذا بعد حدوث الكثير من الأزمات المالية العالمية ، من اجل ذلك تضافرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية وأيضا قطاع المصارف على وضع تدابير واليات من شانها تحسين أساليب الرقابة والإشراف وإدارة المصرف خاصة ، ولعل احدث ما توصلت إليه في هذا المجال ما اصطلح عليه ب " الحوكمة " والتي تعتبر هدف ووسيلة باعتبارها خطوة هامة نحو تحسين سياسات وممارسات الهياكل الداخلية للمصرف .

وعليه يحتل موضوع الحوكمة البنكية أهمية كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه في اقتصاديات الدول ، فالحوكمة عمل مهم يجب تطبيقه بطريقة صحيحة من اجل تحقيق أهداف ومواجهة مختلف التحديات .

وبناء على ذلك سنقوم في بحثنا هذا إلقاء الضوء على دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على البنوك .

أولا: إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك على مستوى بعض الوكالات البنكية بأدرار ؟

للإجابة على الإشكالية تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بالحوكمة البنكية ؟ وما هي مبادئها ؟

2- ما هي الأطراف المعنية بتطبيقها ؟

3- ما المقصود بالرقابة على البنوك ؟

4- ما هو واقع تفعيل الرقابة البنكية على مستوى بعض الوكالات البنكية بأدرار؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

وقصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم طرح فرضية التي سيتم إثبات صحتها في البحث:

الفرضية الرئيسية: تساهم الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على الوكالات البنكية (BNA ,BADR,CPA ، CNEP) بأدرار .

الفرضيات الفرعية:

1- أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

2- أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بالتكيف مع متطلبات لجنة بازل الأولى والتقيد بمعاييرها.

3- أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بأهم مجهودات لإرساء الحوكمة في البنوك.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من أبرزها :

1- الرغبة الشخصية للبحث في موضوع الحوكمة ، الرقابة على البنوك وارتباطه بالتخصص .

2- حتمية إرساء مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي .

3- إضافة دراسة في مجال الحوكمة البنكية من اجل إثراء مكتبتنا .

رابعا: أهمية الدراسة

يمكن إدراك أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي تربط بين كل من الحوكمة والرقابة واثر ذلك في تحسين وتفعيل النشاط المالي والإداري بشكل خاص والنشاط الاقتصادي والسياسي للدولة بشكل عام .

خامسا: أهداف الدراسة

نحاول من خلال دراستنا الوصول إلى الأهداف التالية :

1- إبراز أهمية ودور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل الرقابة على البنوك .

2- الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة البنكية .

3- تحديد طبيعة العلاقة بين الحوكمة البنكية والرقابة

سادسا : منهج الدراسة .

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في الحوكمة البنكية ، والرقابة البنكية ، وصفا دقيقا كيفيا وكميا ، ووصف وتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات الدراسة ، وهذا قصد الانتقال إلى الجانب التطبيقي بالاعتماد على أداة الاستبيان باعتبارها أداة من أدوات جمع المعلومات والبيانات من اجل معرفة درجة تأثير وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي من اجل التحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات وذلك باستخدام برمجية (spss) لأنها الأنسب لمعالجة بيانات الاستبيان .

سابعا: حدود الدراسة .

لدراستنا حدود مكانية وحدود زمنية، فأما الحدود المكانية فكانت في الوكالات البنكية (CNEP ، BNA ,BADR,CPA) بأدرار ،أما الحدود الزمنية إي الفترة التي تمت فيها الدراسة فكانت من من2021/02/01 الى2021/05/20.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال فترة انجاز هذا البحث صعوبات عديدة تتمثل في :

1- جهل بعض المسيرين وموظفي البنك بموضوع الحوكمة لحداثة المصطلح على المستوى العالمي بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة .

2- قلت الكتب في الحوكمة باعتبارها حديثة .

تاسعا : هيكل الدراسة .

لانجاز البحث تم تقسيمه إلى فصلين ، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكالية، وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على نحو التالي :

الفصل الأول :بعنوان مساهمة الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك وتطرقنا فيه إلى الإطار النظري للحوكمة البنكية وذلك من خلال التعرض إلى كل من مفهوم وأهمية وأهداف وكذا مبادئ والأطراف المعنية الفاعلة ومحددات ، ومن تم التعرض إلى مفهوم الرقابة البنكية والعلاقة الأساسية للرقابة البنكية ومبادئ الرقابة ، ومن تم الدراسات السابقة للموضوع ، أما الفصل الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي للموضوع والذي تمت معالجته من خلال الاستبيان .

الفصل الأول:
مساهمة الحوكمة البنكية
في تفعيل الرقابة على البنوك .

تمهيد:

تعتبر عملية الرقابة من أهم موضوعات التي تهتم بها البنوك على مستوى العالمي، وازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والبنكية التي مرت بها البنوك والتي كان سببها هو نقص الرقابة على القروض .

وبذلك ازدادت أهمية تبني الحوكمة كمنهاج امثل للمعالجة والوقاية من الأزمات ، بحيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى تقليل المخاطر وتوفير الاحتياجات اللازمة ضد سوء الإدارة وتشجيع الشفافية في المعاملات .وهو ما يشكل جوهر هذا الفصل من خلال معالجة النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للحوكمة البنكية

المبحث الثاني: دور الرقابة كآلية للحوكمة في البنوك .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية.

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الأخيرة وبالتحديد في مجال الرقابة، إذا أصبح هذا الأمر يتطلب التدخل المباشر للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك وسنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المرتبطة بالحوكمة البنوك .

المطلب الأول: ماهية الحوكمة البنكية .

نظرا لخصوصية البنوك عن غيرها من الشركات ،فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها، وهذا ما سنتعرض له في المحاور التالية :

الفرع الأول : مفهوم وأهمية الحوكمة البنكية والهدف منها.

الحوكمة في اللغة: الحكم: والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم.

الحوكمة في الاصطلاح: هي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجار على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر.[1]

لقد تعددت التعاريف لمصطلح حوكمة البنوك، حيث أن التعبير عنه باللغة العربية تعبير يشوبه كثير من القصور ولا يحقق المعنى المقصود منه في المصطلح الإنجليزي "corporate governance"، وأن التعريب الذي أعطاه مجمع اللغة العربية في القاهرة "حوكمة الشركات". ويرى بعضهم أن ترجمة المصطلح "corporate governance" إلى حاكمية الشركات هو الأصح لأن المقصود في أصل المصطلح " التحكم في" أو "حكم" الشركات لتسير وفق ضوابط ومعايير أخلاقيات محددة ومنظمة.[2]

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCED: أنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين "[3]

ومن التعاريف السابقة نستنتج انه يقصد بحوكمة البنكية وضع الخطط والسياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية .

---

[1]- عبد المجيد الصالحين، "**الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**"، جامعة الأردن، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد2، العدد01، 2021،ص622.

[2]– د.حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي ، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** "،دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2013، ص06.

[3]– سيد أعمر زهرة و آخرون ، "**معايير بازل وعلاقتها بحوكمة البنوك التجارية– دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العمومية في الجزائر –**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار– الجزائر، 2014–2015، 33.

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي والهدف منها.

تظهر أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي من خلال النقاط التالية:[1]

– تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

– تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك، في أن عكس ذلك قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وتهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:

– تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.

– تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.

– تحقيق الحماية لأموال المودعين.

– العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك.

– تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.

– الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك.

المطلب الثاني :مضمون الحوكمة البنكية

إن التطبيق السليم للحوكمة البنكية من أجل بلوغ الأهداف المنوط بها يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ والمرتكزات وتطبيقها من طرف مجموعة من الأطراف وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب .

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة البنكية .

لقد حاز موضوع الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية على قدر كبير من اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية ،وقد أصدرت هيئات عالمية مبادئ دولية تتضمن معايير للحكم الراشد في المؤسسات المالية والمصرفية تتمثل عموما في :

أولا:المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED.

لقد كان القصد من وجود مبادئ حوكمة المؤسسات مساعدة حكومات دول (OECD) والدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم وتحسين الأمور القانونية والإطار التشريعي لحوكمة المؤسسات، حيث قامت بوضع عدد من المبادئ منها :[2]

---

[1]– شريقي عمر، "**دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**" ،مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف،أيام 20–21أكتوبر2009، ص06.

[2]– د.طلال محمد علي الجحاوي ، محمد محسين عبد الرضا الزر في ، "**إطار مقترح لحوكمة المؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال**"، بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد الثالث، العدد42، الفصل الأول، 2018، ص44–45.

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة المؤسسات فأن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة وعادة ما يضم إطار حوكمة المؤسسات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسة الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات حماية حقوق من خلال التأكيد على : تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات .

يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسمها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة وغيرها.

المبدأ السادس :مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن تتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين .

ثانيا: المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999ثمأصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 و في فبراير 2006 أصدرت نسخة معدلة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في :[1]

[1]– د.محمد زيدان ، "**أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 9، 2009 ، ص 17-18-19.

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دارية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح .

المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك ،كما يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح .

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات .

المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم الأنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية .

المبدأ الخامس :يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، الإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل .

المبدأ السادس : يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من إي سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل .

المبدأ السابع: يجب التمتع البنك بالشفافية وهذا للحوكمة الفعالة والسليمة .

المبدأ الثامن :يجب أن يتفهم أعضاء المجلس و الإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من إطارها.

الفرع الثاني: الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الحوكمة .

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعتين فاعلتين في تطبيق الحوكمة في البنوك تتمثل في :

الشكل رقم(1-01):الفاعلين الأساسيين في نظام الحوكمة البنكية

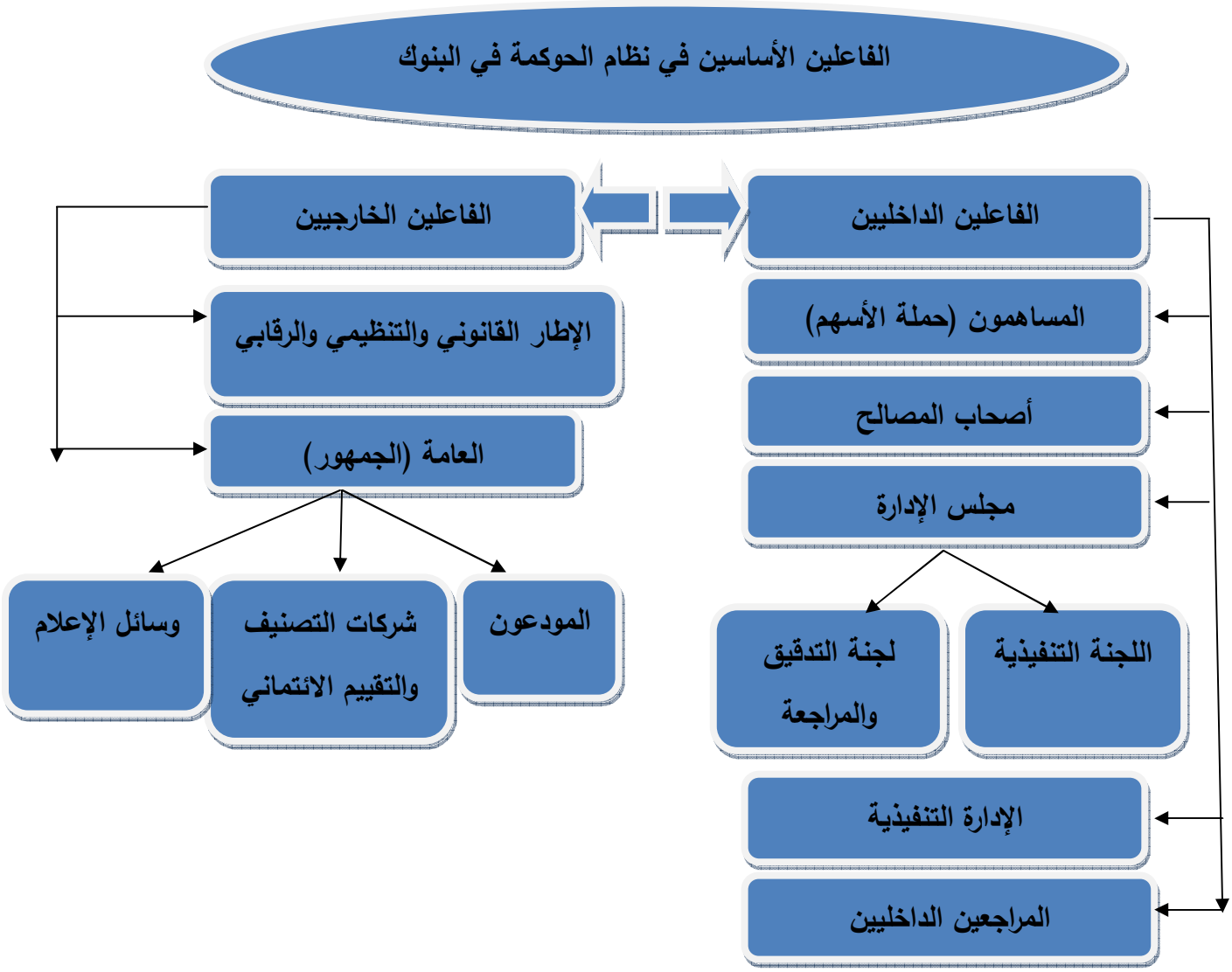

المصدر: خنتوش حنان، "**دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية –دراسة حالة الجزائر –** "،مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التسيير،جامعة أم البواقي، تخصص مالية وبنوك، ص12، متوفرة على الرابط التالي: http://bib.Univ-oeb.dz.

أولا: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين

يتمثل الفاعلون الداخليين للحوكمة البنكية في الأطراف الأتي ذكرهم :[1]

[1]- خنتوش حنان ، مرجع سابق، ص 13.

1- المساهمون (حملة الأسهم): يلعب المساهمون دورا هاما في مراقبة أداء البنوك كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون سلطة قوية فلهم صلاحية تعيين أو فصل مجلس الإدارة كما أنه لا يمكن إتمام بعض الصفقات إلا بموافقتهم.

2- أصحاب المصالح :هم الأطراف الذين لهم علاقة بالبنك وليس أن يكونوا من حملة الأسهم مثل المودعين، عملاء البنك، العمال والموظفين داخل البنك، الموردين، المساهمين الحاليين والمتوقعين، المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، ومن اهتماماتهم الأولى ازدهار البنك لأن ذلك يحقق لهم مصالحهم

3- مجلس الإدارة : يترأس مجلس الإدارة رئيس يتم انتخابه من طرف أعضاء هذا المجلس الذي عليه أداء بعض المهام التي تمكن من تفعيل نظام الحوكمة داخل البنك، منها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل ،تحمل المسؤولية، التأكد من السلامة موقف البنك.

و يقوم المجلس بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة إدارة البنك ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجد في كل البنوك تقريبا هي:

***اللجنة التنفيذية:** يترأسها الرئيس التنفيذي وأعضائها من كبار المديرين في البنك، مهمتها الأساسية تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في إستراتيجية البنك وليس لها إي تدخل في اختصاص إي لجنة أخرى.

***لجنة التدقيق ومراجعة:**هي لجنة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في المشاركة في إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين و المشرفين.

***إضافة إلى لجان أخرى:** متخصصة تشكلها بعض البنوك مثل لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات، لجنة إدارة المخاطر... الخ.

4-الإدارة التنفيذية: يترأسها المدير التنفيذي الذي تتمثل مهمته في التعاون مع فريق الإدارة في إدارة النشاطات، والعمليات اليومية للبنك بالطريقة التي تتماشى مع السياسات الموضوعة من مجلس الإدارة .

5-المراجعين الداخليين: لهم دور هام جدا في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية.

ثانيا: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين

يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين الذين لهم دور فعال في نظام الحوكمة في البنوك إلى قسمين رئيسيين: [1]

1- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر الإطار القانوني عنصرا جد هام وحيوي داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي يحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الصحيح ،إضافة إلى تغير دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى

[1]- خنتوش حنان ، مرجع سابق، ص 14.

ضمان سلامة الجهاز البنكي ، من اجل هذا قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية من خلال اتفاقيتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، تركز القروض ، إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالبنك (أصحاب المصالح)،تكوين المخصصات ،تحصيل المدفوعات المستحقة ،الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون ،متطلبات السيولة والاحتياطي وإضافة لما سبق تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية .

2- دور العامة الجمهور: لهم دور فعال في تطبيق الحوكمة لان على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم ،وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح في كل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي ،ويمكن تقسيمهم إلى:

* **المودعين:** دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأوا أن البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطرة كبيرة .

* **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** هي مؤسسات تساعد على دعم الالتزام في السوق تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات ودعم حماية المتعاملين في السوق.

* **وسائل الإعلام:** تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.

المطلب الثالث: محددات الحوكمة البنكية وأبعادها.

سيتم في هذا المطلب التعرف على العوامل الأساسية التي تعزز التطبيق السليم للحوكمة وأيضا أبعاد تنفيذها

الفرع الأول: محددات الحوكمة البنكية .

لكي تتمكن البنوك والشركات، بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة ، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وتشمل هذه المحددات والعوامل على مجموعتين: [1]

1- **المحددات الخارجية:** وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والمؤسسات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى وهي عبارة عن:

* القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

[1]- عبيدي نبيل، مسعودي ياسر، "**دور التدقيق البنكي في إرساء مبادئ الحوكمة البنكية -دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار-**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة العقيد أحمد دارية ،أدرار ،2016-2017، ص36.

* وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية.

* كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق أحكام الرقابة على المؤسسات.

* دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

2-المحددات الداخلية: وهي تشمل على القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توفرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وتشمل:

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة آو المؤسسة.

- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمدرين التنفيذيين ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة.

الفرع الثاني : أبعاد الحوكمة البنكية.

للحوكمة في الشركة أبعاد مختلفة تتصهر في بوتقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل شركة أو مؤسسة ولا تنحصر في بعد واحد هو الربح أو الخسارة وإنما هو ثلاثي الأبعاد تتمثل في : [1]

أولا: البعد الاقتصادي أو الاستثماري: والذي يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ويتضمن هذا البعد:

الإفصاح المالي: ويشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير الانجاز ومقاييس الانجاز.

الرقابة الداخلية: ويشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية، تدريب الموظفين.

ثانيا: البعد الاجتماعي والقانوني: الذي يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى.

الهيكل التنظيمي: ويشمل تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات.

السلوك الأخلاقي: ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك.

ثالثا: البعد البيئي: العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة

[1]- الكوزاني عائشة، يوسفي صفية، "**دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة بالجزائر –دراسة حالة لمقتصدي المؤسسات التربوية بولاية أدرار –**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي و حوكمة، جامعة أحمد دراية –أدرار، الجزائر،2014،2015، ص13.

المبحث الثاني: دور الرقابة كآلية للحوكمة في البنوك .

تنبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور التي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول وقد اتسع نشاط الإدارة العامة وازداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل إلى التدخل في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، ولما كانت الرقابة ذات صلة بالإدارة وما تقوم به الدولة من رقابة مالية فان ازدياد حجم المال واتساع نشاط الدولة يتطلب المزيد من الرقابة المالية الفعالة التي تكفل المحافظة على النظام المالي ، ومن خلال هذا المبحث يمكننا شرح وتبيان أهم آليات الرقابية ودورها في تفعيل الحوكمة في البنوك .

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية وأهميتها.

تتأكد السلطة الشرعية لأي بنك مركزي من خلال تحكمه وسيطرته على نشاطات البنوك ومختلف مؤسسات الوساطة المصرفية العاملة ضمن الجهاز المصرفي للبلد، وتتجسد هذه السلطة من خلال وظيفته الرقابية الإشرافية على أعمال هذه المؤسسات، ومن المهم تحديد إطار هذه الوظيفة من خلال إعطاء مفهوم واضح لدور الرقابة على أعمال البنوك وإبراز أهميتها.

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية.

الحديث عن الرقابة المصرفية يلزمنا التوقف أولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام حيث يوجد اتفاق عام على تعريف الرقابة وهو تعريف فايول: "على أنها تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها"[1]

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية.

إن وجود رقابة مصرفية جيدة يؤدي بمرور الوقت إلى:[2]

- دعم النظم المصرفية الوطنية.
- الإسهام في تحقيق قد أكبر من الاستقرار المالي.
- الحد من التعرض للصدمات الخارجية.

إن أكبر دليل على أهمية الرقابة على أي نظام مصرفي قائم هو توسع إطار الاهتمام بها وتوجه الأنظار إلى إمكانيات تقوية التعاون في هذا المجال على المستوى الإقليمي، وطرحت فكرة إيجاد ترتيبات للرقابة الإقليمية أو على الأقل نوعا من أنواع التشاور الإقليمي في أعقاب الأزمة الآسيوية.

---

[1]- دريسي إسماعيل محمادي عبد الكريم، "**واقع الرقابة المصرفية في الجزائر مع المعايير العالمية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة،2015-2016، ص06.

[2]- دريسي إسماعيل محمادي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص06-07.

المطلب الثاني: عموميات حول لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفرع الأول: تعريف وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية .

1- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية :

تأسست وتكونت لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف مجموعة الدول الصناعية العشرة مع نهاية سنة 1974م ،وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتتمثل قرارات وتوصيات اللجنة في وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.[1]

2- أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية :

يمكن القول أن لجنة بازل استهدفت بناء على التقرير الذي أصدرته تحقيق مايلي:[2]

- المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي.
- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة.
- تحسين الأساليب التقنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطة النقدية المختلفة.

الفرع الثاني: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

لقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار ثلاث مقررات ابتداء من سنة 1988 والتي تمت فيها إصدار أول اتفاقية والتي أضيف إليها تعديلات سنة 1999 ثم الاتفاقية الثانية والتي كانت في سنة 2006، إلى أخر ما أصدرته وكان ذلك سنة 2010.

- **مقررات لجنة بازل 1:** تشكلت لجنة بازل وعملت لعدة سنوات، قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية1988م وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشر(G-10)، وكانت اللجنة تعقد اجتماعها في مدينة بازل (بال) في سويسرا، وهي مقر بنك التسويات الدولية، وهي تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في :[3]

-تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

-تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة.

---

[1]- د.آيت عكاش سمير و أ. بن ناصر محمد، " **البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل-3-** "، مداخلة في مؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة البويرة، الجزائر، ص 04.

[2]- د.آيت عكاش سمير و أ. بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3]- د.محمد بن بوزيان و آخرون ، " **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل(3)**" ، مداخلة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، جامعة تلمسان، 19-21 ديسمبر 2011، ص 10.

– **مقررات لجنة بازل2:** بعد تطبيق المصرفيين لمعايير لجنة بازل الأولى لسنة 1988م، فقد توصلوا إلى أن معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال ليس كافيا لتحقيق السلامة المصرفية لذلك جاءت مقررات بازل الثانية والتي تمت إجازتها في يونيو 2004م في محاولة معالجة القصور في بازل الأولى. وتعتبر هذه المقررات من وجهة نظر الكثيرين من أهم التطورات على الساحة المصرفية على الذي البعيد، فقد هدفت مقررات بازل الثانية إلى تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال أتساق أكبر بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ووجوب توفر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين في المصرف.[1]

– **مقررات اتفاقية بازل 3:** بعد تحليل أسباب اللازمة المالية الأخيرة من قبل لجنة بازل والتوصل إلى النقائص التي ظهرت على معيار بازل2، قامت اللجنة بإصدار معايير بازل 3 والتي قامت من خلالها بمحاولة إجراء بعض التعديلات على معيار بازل 2 من أجل تحسين قدرة النظام المصرفي على مواجهة وابتلاع الصدمات المتكررة على المستوى المالي والاقتصادي، ويمكن تقسيم التوصيات التي جاءت بها اللجنة من خلال معيار بازل 3إلى مستويين رئيسيين هما: المستوى الجزئي من خلال تدعيم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المحتملة التي تواجهها ، المستوى الكلي(على مستوى النظام المصرفي) والذي حاولت اللجنة تقديم التوصيات اللازمة بشأنه من أجل توجيه .[2]

– **مبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:**

لقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بصياغة جملة من المبادئ والقواعد الأساسية للرقابة المصرفية الحصيفة وتم عرضها على صندوق النقد والقرض والبنك الدوليين حتى يمنحنها تأييدا وهي كالأتي:[3]

المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: وذلك من خلال وضوح المسؤوليات والأهداف لكل سلطة رقابية تشرف على البنوك .

الاستقلالية والمساءلة وتوفر الموارد الحماية القانونية: يتوفر للسلطة المكلفة بالرقابة المصرفية استقلالية تشغيلية وموازنة تسمح باستقلاليتها .

التعاون والتنسيق: توفر مناخ عمل للتعاون والتنسيق بين السلطة الرقابية والسلطات الأخرى المحلية والرقابة الأجنبية.

---

[1]– أ.محمد عوض الكريم الحسين الحسن، ""**متطلبات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل (الأولى والثانية)**، مجلة الجزيرة–تفكر–، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، و دمدني، مجلد(12)، العدد(01)، ص08.

[2]– أ.بوسنة محمد رضا، "**الأزمة المالية العالمية ومعايير بازل 3**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان2013،ص131.

[3]– جلالية عبد الجليل، "**آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية – دراسة حالة الجزائر**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر،2018–2019، ص 42–43 .

الأنشطة المسموح بها: توضح بدقة الأنشطة المسموح بمزاولتها المؤسسات المرخص لها والخاضعة لعملية الرقابة المصرفية.

معايير الترخيص: للسلطة التي تمنح تراخيص المصارف صلاحيات بوضع معايير واعتبارات للموافقة أو رفض طلبات إي مؤسسة.

نقل ملكية كبيرة: عندما يكون طلب نقل ملكية كبيرة، تكون هناك صلاحية للسلطة الرقابية بمراجعة أو الرفض آو فرض شروط الاحترازية.

الإستحواذات الكبيرة: في حالة عملية الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل البنك لدى السلطة الرقابية صلاحية الموافقة أو الرفض أو فرض شروط الاحترازية .

أساليب الرقابة: تطور السلطة الرقابية عملية المتابعة و التقييم المستقبلي لحجم المخاطر المصرفية للبنوك.

– فعالية الحوكمة في إرساء قواعد الرقابة وفقا للجنة بازل في البنوك الجزائرية :

تكتسي الحوكمة أهمية بالغة وتظهر فعاليتها من خلال اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية في الجزائر بالمبادئ الخاصة بها ومن خلال هذا المضمون تهدف إلى تبيان :[1]

إلزام البنوك الجزائرية بمقررات بازل للرقابة المصرفية: إن النظام المصرفي الجزائري لم يطبق المعايير الرقابية للجنة بازل إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90–10اذ انه قبل سنة 1990 لم تعرف البنوك إلا رقابة على جانب الودائع حيث كان التزام البنوك يقتصر بحيازة سندات الخزينة، أما بالنسبة لجانب القروض فتم الاعتماد على الرقابة القبلية للقروض الممنوحة للاقتصاد وهذا ما كان يبين محدودية المراقبة البنكية قبل قانون 90–10فيما بعد أدرجت معايير لجنة بازل ضمنيا ضمن قواعد الاحترازية التي أقرت وأصدرت من بنك الجزائر .

التكيف مع متطلبات لجنة بازل الأولى والتقيد بمعاييرها :ولتوافق البنوك مع متطلبات اللجنة فان النظام المصرفي الجزائري قد استفاد في إطار البرنامج الأوروبي "ميدا" ويتمحور حول:

– إعداد برامج التقييم الداخلي للبنوك والمؤسسات المالية.

– تحديث و عصرنه نظام الدفع.

– إعداد وتصميم أنظمة مراقبة تسيير البنوك.

أهم المجهودات لإرساء الحوكمة في البنوك الجزائرية: لقد سعت الجزائر نحو الإصلاح المالي بتحديث البنوك وفق استراتيجيات منذ 1988 بالسعي نحو استقلال البنوك، إلا انه ما زالت البنوك الجزائرية لم تلعب الدور الحقيقي في عملية الوساطة المالية كما ينبغي ، لذلك قامت بتحديث العوامل الرئيسية التي تضمن استقرار النظام المصرفي من خلال :

---

[1]– وراق خديجة، "**آليات الحوكمة ودورها في تفعيل الرقابة في البنوك الجزائرية دراسة حالة –بنك الجزائر الخارجي لوكالة مستغانم–**"، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، 2014–2015، ص51–52، متوفرة على الرابط التالي:http://e-biblio.Univ-mosta.dz.

– تحسين الإدارة و التوجه إلى البنوك الشاملة وكذا تحديد الندرة والخدمات البنكية الالكترونية .
– مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية و تنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات .
– وضع نظام للأعلام والتوثيق .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

أولا: دراسة محمد جاسم محمد ، محمد عزيز عبد الرضا بعنوان " دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية " تهدف هذه الدراسة تعزيز الثقة بفضل أحكام الرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة وتبيان أهميتها في إظهار صورة النشاط الاقتصادي القائم عند تطبيق الحوكمة وأثرها في زيادة أرباح البنك.

ثانيا: دراسة العافري حنان ظريفة، حجوطي فاطمة الزهراء، بعنوان " دور الحوكمة في الجهاز المصرفي في الحد من عمليات غسيل الأموال –حالة الجزائر – هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز وإدخال ثقافة الحوكمة في البنوك يعتبر من المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي ومدراء الائتمان ويعتبر أمر ضروريا لتدعيم مكانة البنوك في اقتصاد إي دولة حيث أن توفر الممارسات السليمة المناسبة مع المبادئ التي تتضمنها الحوكمة يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة للعمليات المصرفية.

ثالثا: دراسة بوقريط إيمان، بعنوان " مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BNA ,BEA ,BADR) وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة وفق لجنة بازل بواسطة استقصاء اجري في الوكالات البنكية (BNA ,BEA ,BADR) بولاية أم البواقي، والذي اثبت وعي موظفي البنوك بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية واهتمامهم بأهميتها في المنظومة المصرفية الجزائرية .

رابعا: دراسة وراق خديجة ، بعنوان آليات الحوكمة ودورها في تفعيل الرقابة في البنوك الجزائرية دراسة حالة –بنك الجزائر الخارجي لوكالة مستغانم – وتهدف إلى الاهتمام بحوكمة البنوك باعتبارها أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والرقابة الفعالة على جميع أنشطة البنك حيث يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء البنك.

خامسا: دراسة حامي إيمان، بعنوان " دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة " تهدف هده الدراسة إلقاء الضوء على تحديد مفهوم الحوكمة الشركات وكذا مبادئها ومحددتها ، ومعرفة جهود لجنة بازل في الحوكمة المصرفية ، ومعرفة واقع الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –خنشلة–

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

1- corporate governance of bank in Asia

دراسة ل sang-woo Nam and chee soon Lum تهدف هذه الدراسة بحث مشاريع المكملة وتبيان أهمية حوكمة الشركات في نظام البنكي الأسيوي.

2- the role of board oversight in central bank governance : key legal design issues by wouter and Arthur Rossi

دراسة ل Wouter and Arthur Rossi تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور إشراف مجلس الإدارة في حوكمة البنك المركزي ، وكذا قضايا التصميم القانوني الرئيسية .

3- the corporate governance of banks : A concise discussion of concepts and evidence

دراسة ل Ross Levine تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك وكذا مناقشة موجزة للمفاهيم والأدلة

المطلب الثالث: نتائج الدراسات.

سعت الدراسات السابقة إلى تسليط الضوء على حوكمة دور الحوكمة المصرفية ومدى تطبيقها في البنوك وفقا مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية وكذا علاقة بين الحوكمة المصرفي وإدارة مخاطر

وسعينا في دراستنا في إبراز دور الحوكمة من خلال تحديد مختلف الأساليب والقواعد الجيدة لإدارة ومراقبة البنوك وكذا آليات تطبيقها.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل والمتمثل في الجانب النظري إلى إن تطبيق الحوكمة في البنوك له أثار ايجابية ورغم اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان إلا إن هذا لم يرق بعد إلى اعتباره احد الركائز الأساسية ونظرا إلى أهمية الحوكمة في مختلف أنحاء العالم فان هذا شجع على تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تدعو إلى تعزيز هذه الركائز ودعمها من خلال تقييم الوضع الذي يؤول إليه البنك ، حيث تقوم ببذل جهد كبير بهدف تحسين إدارة البنوك والمؤسسات المالية بالشكل السليم كما كان لهذه اللجنة الدور البارز والكبير في دعم تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية مما يساعد ذلك على تسهيل ممارسة الحوكمة وتكييف نظامها مع نظام البنوك ولقد كان البنك المركزي كنموذج رئيسي في تجسيد الرقابة الفعالة في البنوك الجزائرية وذلك باعتماده على جملة من المبادئ والمقررات الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة .

الفصل الثاني:
دراسة تطبيقية في بعض الوكالات البنكية بأدرار

تمهيد:

بعد أن تم عرض في الفصل السابق إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الحوكمة البنكية ،الرقابة على البنوك ، حيث يمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحه نظريا في الفصل السابق وبين ما نقوم به من دراسة عملية لمتغيرات الدراسة ، من خلال دراسة حالة بعض الوكالات بولاية أدرار ، حيث سيتم الاعتماد على تقنية الاستبيان للحصول على معلومات الضرورية وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لدراسة صحة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية للدراسة ، ومن ثم الإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسي المتعلق ما دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك على مستوى بعض الوكالات البنكية بأدرار ؟

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول** : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
- ✓ **المبحث الثاني:** تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

يتناول هذا المبحث وصفا لكل من منهج الدراسة الميدانية، مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة بالإضافة إلى ثبات أداة الدراسة و التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة من اجل تحليل النتائج.

المطلب الأول: منهجية، مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: منهجية الدراسة.

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل تحقيق أهداف الدراسة ،وذلك بالاعتماد على نوعين أساسين من مصادر البيانات والمعلومات :

المصادر الأولية: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان من اجل جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة اللازمة حول موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج "spss" الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

المصادر الثانوية: وتتضمن المصادر النظرية من الكتب والمجلات العلمية والملتقيات التي كتبت في موضوع الحوكمة البنكية ، الرقابة على البنوك والتي في ضوئها تم تحديد مشكلة الدراسة .

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من موظفي الوكالات البنكية لولاية أدرار المتمثلة في : وكالة بنك الجزائر ، وكالة بنك الوطني الجزائري ، وكالة القرض الشعبي الجزائري وأيضا وكالة بنك التنمية والفلاحة المحلية وقد تم تحديد عينة الدراسة على أساس أنها تمكن من الوصول الأهداف المسطرة ،وقد بلغ حجم عينة الدراسة 45مفردة وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة واسترداد منها 37إستبانة وهي موزعة على الوكالات كما يلي : **الجدول رقم (2-01): توزيع أفراد العينة على وكالات محل الدراسة**

البنك	التكرار	النسبة المئوية %
BNA	9	24.3
BADR	15	40.5
CPA	8	21.6
CNEP	5	13.5
المجموع	37	100

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية SPSS.

ويمكن تمثيل النسب المئوية للاستبيان المحلل بالشكل التالي :

الشكل رقم(2-01):توزيع افراد العينة على الوكالات محل الدراسة

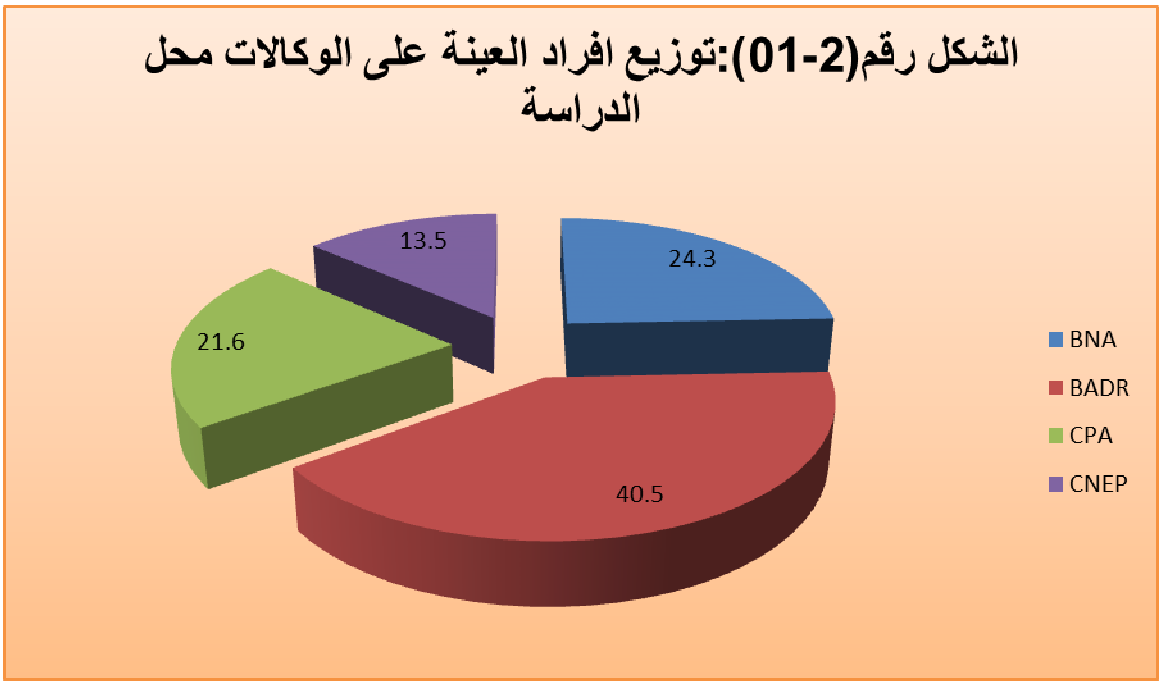

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على برنامجExcel.

المطلب الثاني: أداة جمع وتحليل البيانات.

في هذا المطلب سنتعرض إلى الأداة المعتمدة في الدراسة ومختلف المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى أدوات التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان .

الفرع الأول: أداة جمع البيانات.

تم الاعتماد على الاستبيان في جمع بيانات اللازمة لموضوع الدراسة والذي يمكن تعريفه على انه : "الاستقصاء التجريبي إي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس وهو وسيلة اتصال بين الباحث والمبحوث ، ويحتوي على مجموعة من المؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق أسئلة تخص القضايا التي نريد معلومات عنها من المبحوث ".

وبعد عملية التحكيم للاستبيان وموافقة الأستاذ المشرف ،تم توزيع على أفراد العينة من خلال التوزيع الشخصي داخل الوكالات ،وقد تم توزيع الاستبيان واسترجاعه في ظرف مدة زمنية تقدر ب3 أيام ، ولقد تم استرجاع 37 استبيان من أصل45استبيان تم توزيعه ، ولقد تم الاعتماد في التحليل على 37 إستبانة مسترجعة في إدخال البيانات ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج spss.

ولقد تم تقسيم الاستبيان إلى:

الجزء الأول: خاص بالبيانات الشخصية و الوظيفية المتعلقة بإفراد العينة، وتمثلت في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، طبيعة المنصب والتخصص العلمي.

الجزء الثاني:عبارة عن محاور الاستبيان ويضم ثلاثة محاور هي:

المحور الأول:خاص بمبادئ الحوكمة وقد قسم إلى فرعين هما:

-**الفرع الأول** : تناول مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية ويحتوي على 8 عبارات .

-**الفرع الثاني** : تناول مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويحتوي على 5ابعاد وكل بعد يتضمن عدة عبارات كما يلي :

1-البعد الأول: وجود أساس لإطار فعال للحوكمة ،حيث وضعت فيه جملة من الأسئلة تبين مدى وجود هيكل حقيقي للحوكمة في البنك ممثلة في خمس عبارات .

2- البعد الثاني: حقوق المساهمين، جاءت الأسئلة لتبين مدى احترام حقوق المساهمين وهل يحصلون على نفس المعاملة ممثلة في ثلاثة عبارات.

3-البعد الثالث: أصحاب المصالح وذوي علاقة بالبنك، جاء هذا البعد في ثلاثة أسئلة ليبين مدى حصول أصحاب المصالح على حقوقهم.

4-البعد الرابع : الإفصاح و الشفافية ،تضمن ثلاثة عبارات تتعلق بدور الحوكمة في توفير القدر اللازم من الإفصاح والشفافية داخل البنك .

5-البعد الخامس : مسؤوليات مجلس الإدارة، وقد حاولنا فيه وضع جملة من الأسئلة لتبيان دور مجلس الإدارة في تفعيل الحكم الراشد بين الأفراد داخل البنوك .

المحور الثاني: الرقابة على البنوك.

الفرع الأول: مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، حيث تضمن 8 عبارات لغرض معرفة مدى إدراك أفراد العينة للمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.

الفرع الثاني: تضمن 3 عبارات لغرض معرفة مدى فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفق لجنة بازل في البنوك الجزائرية.

ولقد بلغ مجموع العبارات 35 عبارة ، وكانت إجابة كل عبارة من محاور الدراسة وفق أسلوب ليكارت الخماسي .

الفرع الثاني: أدوات التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان.

من أجل القيام بالتحليل لإحصائي لبيانات الاستبيان تمت الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمثل هذه الدراسة والتي يتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ بيانات الاستبيان من خلال برنامج spss (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social science)

حيث تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي: استخدمنا منها مايلي :

- ✓ **التوزيع التكراري:** من خلال هذا الأسلوب يمكن التعرف على تكرارات الإجابات والنسب المئوية، من خلاله يمكن الحصول على مختلف الأشكال البيانية (الدوائر النسبية، الأهرامات ، المضلعات التكرارية،....الخ)، التي تساعدنا في التعرف على خصائص العينة المدروسة.

المطلب الثالث: خصائص أفراد عينة الدراسة.

من اجل معرفة خصائص العينة المدروسة تم الاعتماد على الإجابات الموظفين فيما يخص الجزء الأول (بيانات الشخصية) للعينة المدروسة من الاستمارة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس

من خلال الجدول رقم (2-01) والشكل البياني رقم (2-01) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا للجنس (ذكر، أنثى)

جدول رقم(2-02): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
	ذكر	**29**	**79.4**
الجنس	**أنثى**	**08**	**21.6**
	المجموع	**37**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

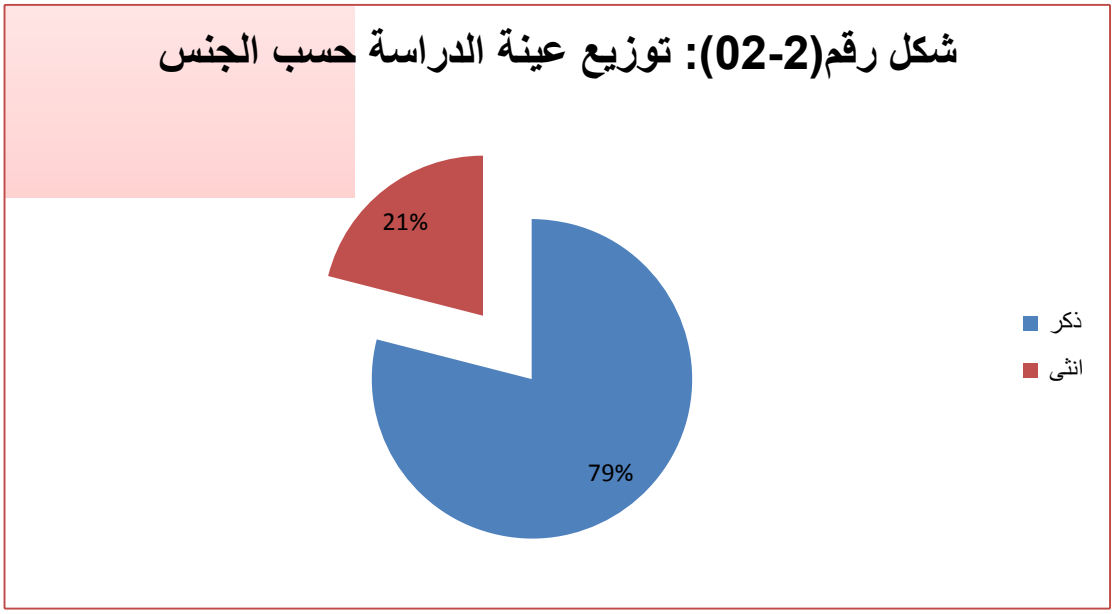

المصدر: من عداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن معظم العاملين كانوا ذكورا إذ قدر عددهم ب 29 عاملا بنسبة 78.4%، في مقابل 8من أفراد العينة كانوا إناثا بنسبة 21.6% وهي نسبة معتبرة، وهذا ما يدل على أن العمل في القطاع المصرفي لا يقتصر على فئة الذكور فقط .

ثانيا: توزيع عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية.

من خلال الجدول رقم (2-02)وشكل بياني رقم (2-02) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية كما يلي:

جدول رقم (2-03): توزيع عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية.

المتغير	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
العمر	18-30سنة	10	27.0
	31-40سنة	14	37.8
	41-50سنة	11	29.7
	أكثر من 50سنة	2	5.4
	المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية "spss".

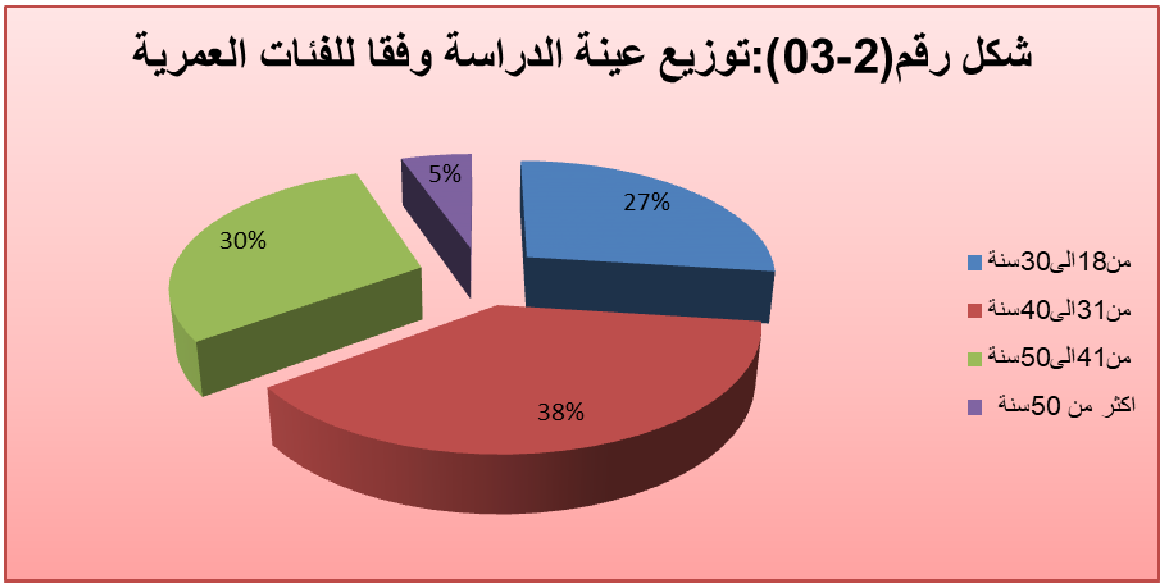

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

حسب الشكل أعلاه نجد أن النسبة الأكثر من حيث السن لأفراد العينة هي الفئة العمرية بين 31 إلى 40 سنة بنسبة 37.8% في حين تضاف لها الفئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 29.7% تصبح نسبة الشباب في البنوك 67.3%، ما يعني أن الوكالات التجارية البنكية تعتمد بشكل اكبر على فئة الشباب التي تتميز بالحيوية وديناميكية اكبر ،بينما بلغت الفئة العمرية من 18 إلى 30 سنة بنسبة 27.0% في حين بلغت نسبة البالغين أكثر من 50 سنة 5.4% .كل هذه الأرقام تشير إلى أن المسئولون في الوكالات البنكية التجارية " CPA، BNA ، BADR، CENP"حريصين على توظيف الفئات الشبابية أكثر كما أنها تمتلك تنوعا في الفئات الأعمار الذي يعتبر عامل ايجابي لها.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى العلمي :

ومن خلال الجدول رقم (2-03) وشكل بياني رقم (2-03) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب المستوى العلمي كما يلي:

جدول رقم(2-04): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
المستوى العلمي	ثانوي	5	13.5
	جامعي	23	62.2
	دراسات العليا	9	24.3
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "SPSS".

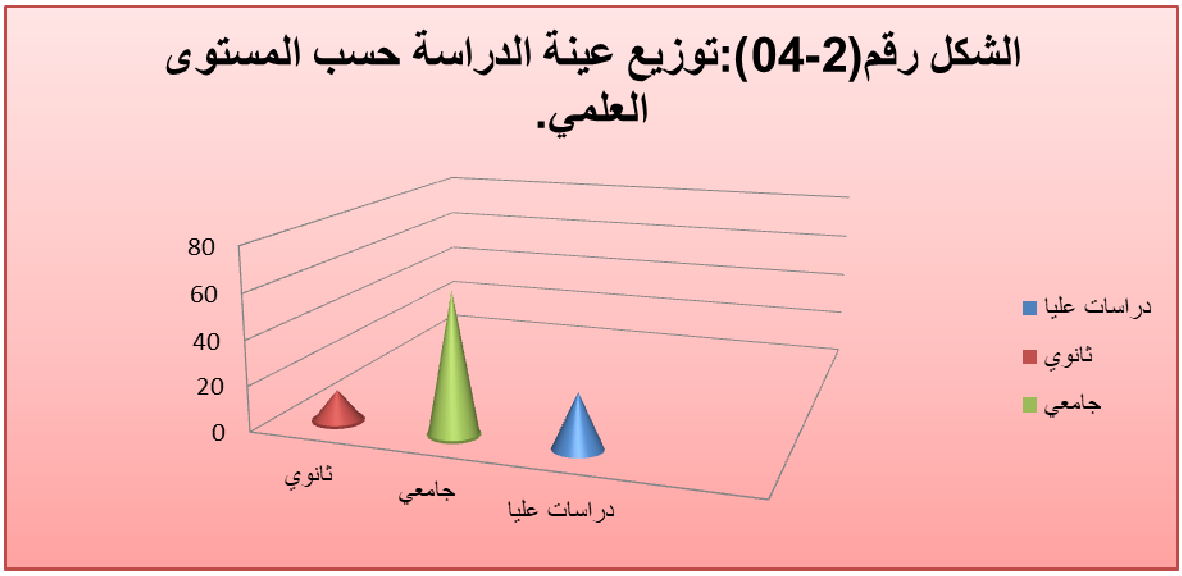

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات "spss".

نلاحظ من الجدول والشكل أن غالبية أفراد العينة من حاملي الشهادة الجامعية إذ قدر عددهم ب 23 عاملا بنسبة 62.2%، ويعود ذلك إلى شروط التوظيف التي يتطلبها العمل المصرفي ، ثم يليها خريجو الدراسات العليا وعددهم 09اي بنسبة 24.3% ، وهذا ما يدل على أن البنوك الجزائرية أصبحت تعتمد على الأفراد ذوي المستوى الدراسي العالي ،وذلك لأن العمل في البنوك أصبح يتطلب مؤهلات كبيرة من أجل تحسين أدائها ومواكبة التطورات التي تحصل في القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة الثانوي 13.5%. ومنه فان العينة مؤهلة بدرجة علمية كافية لتكون على دراية بكل المعلومات والقضايا بالبنك.

رابعا: توزيع عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة .

من خلال الجدول رقم (2-04) والشكل البياني رقم(2-04) يمكن التعرف على عدد سنوات الخبرة بالعمل المصرفي للعاملين بالوكالات البنكية محل الدراسة .

جدول رقم (2-05): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي .

المتغير	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
الخبرة	اقل من 5سنوت	11	29.7
	من 6الى 10سنوات	10	27.0
	من 11الى 15سنة	9	24.3
	أكثر من 16 سنة	7	18.9
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات" spss ".

شكل رقم (2-05):توزيع عينة الدراسة حسب عدد السنوات الخبرة العلمية في العمل المصرفي.

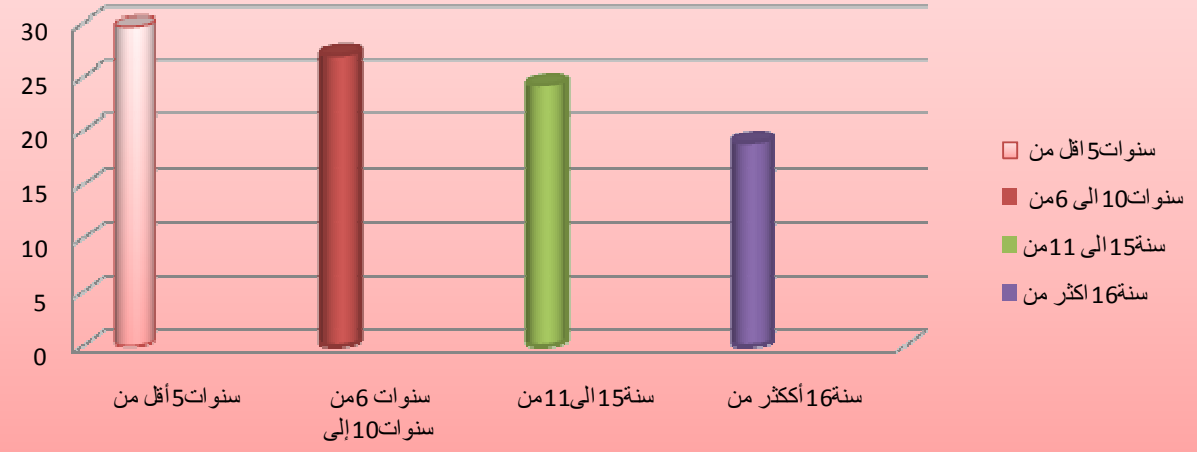

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات" spss".

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانت سنوات خبرتها في الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة اقل من 5سنوات وعددهم 11اي بنسبة 29.7% ، يليها فئة الموظفين من 6الى 10 سنوات وعددهم 10بنسبة 27.0% ،ثم فئة الموظفين من 10 إلى 15 سنة وعددهم 09بنسبة 24.3% ، والذين لديهم خبرة أكثر من 16سنة عددهم 7 يمثلون اقل نسبة18.9% ،حيث نلاحظ أن حوالي نصف عدد أفراد العينة المدروسة ذات خبرة كبيرة في مجال العمل المصرفي ،وهذا ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

خامسا : توزيع عينة الدراسة وفقا لطبيعة المنصب.

من خلال الجدول رقم (2-05) والشكل البياني (2-05)سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب طبيعة المنصب كما يلي :

جدول رقم(2-06): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنصب .

المتغير	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
المنصب	دائم	33	89.2
	مؤقت	4	10.8
	المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

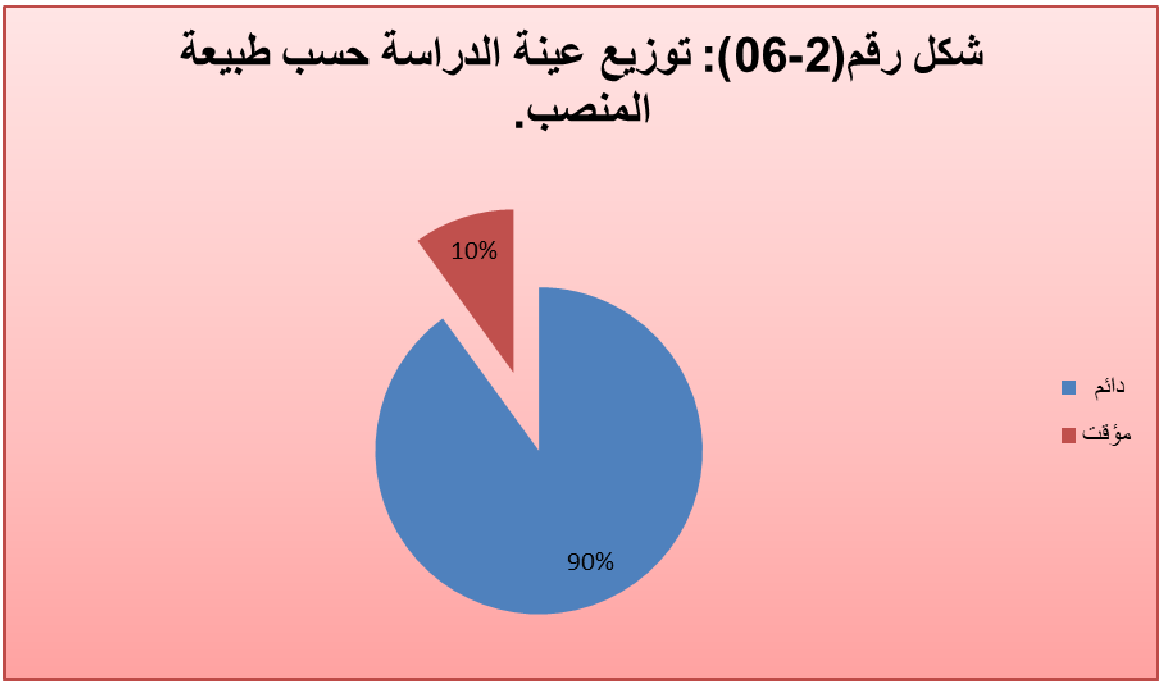

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن نسبة الموظفين الدائمين هي الأكبر وتقدر ب89.2% بينما المؤقت فبلغت 10.8%.

سادسا :توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص .

من خلال الجدول رقم (2-06)والشكل البياني (2-06) سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب التخصص كما يلي:

جدول رقم (2-07): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص .

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
التخصص	اقتصاد	5	13.5
	محاسبة	7	18.9
	مالية	8	21.6
	بنوك	3	8.1
	إدارة أعمال	5	13.5
	أخرى	9	24.3
	المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

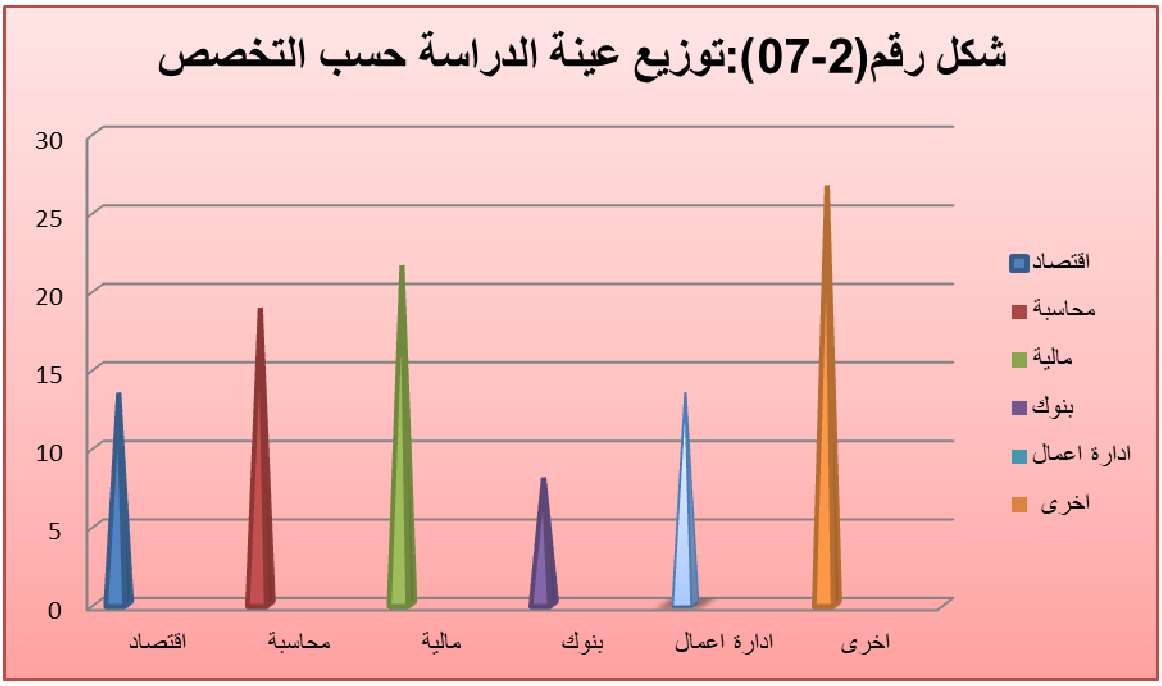

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن عينة الدراسة الذين تخصصهم بنوك يمثلون اقل نسبة ب 8.1%، في حين أن العينة الذين تخصصهم اقتصاد وإدارة أعمال لهم نفس النسبة 13.5%، أما أعلى نسبة فكانت للموظفين الذين تخصصهم غير مذكور في الاستبيان وأيضا تخصص مالية وهذا بنسبة 21.6% ومحاسبة بنسبة 18.9%.

كخلاصة يمكن القول بأنه من خلال ما سبق يتضح أن فئة الذكور شكلت الأغلبية في عينة الدراسة، كما أن العينة تميزت بنسبة عالية من الشباب دون الأربعين وبمستوى تعليمي جامعي وخبرة جيدة ، واغلبهم كذلك دائمين ومتخصصين في مجالات أخرى و المالية على العموم .

المبحث الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة.

يتناول هذا المبحث عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها الاستبيان ، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدمة لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية ونسب المئوية لنسبة الاتفاق المحققة عن جميع الفقرات ،وفيما يلي تحليل لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محور الحوكمة البنكية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل عبارات الاستبيان المتعلقة بمحور الحوكمة البنكية وهذا بالنسبة للمبادئ التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وأيضا المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أولا: مبادئ الحوكمة المؤسسات حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية .

الجدول رقم(2-08): النتائج المتعلقة بمبادئ الحوكمة المؤسسات حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

رقم العبارة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	التكرار	15	21	1	00	00
	النسبة	40.5	56.8	2.7	00	00
02	التكرار	06	18	08	05	00
	النسبة	16.2	48.6	21.6	13.5	00
03	التكرار	08	22	06	00	00
	النسبة	21.6	59.5	16.2	00	00
04	التكرار	12	17	08	00	00
	النسبة	32.4	45.9	21.6	00	00
05	التكرار	09	16	05	05	02
	النسبة	24.3	43.2	13.5	13.5	5.4
06	التكرار	14	16	05	01	01
	النسبة	37.8	43.2	13.5	2.7	2.7
07	التكرار	11	22	03	01	00
	النسبة	29.7	59.5	8.1	2.7	00
08	التكرار	08	24	05	00	00
	النسبة	21.6	64.9	13.5	00	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية" spss".

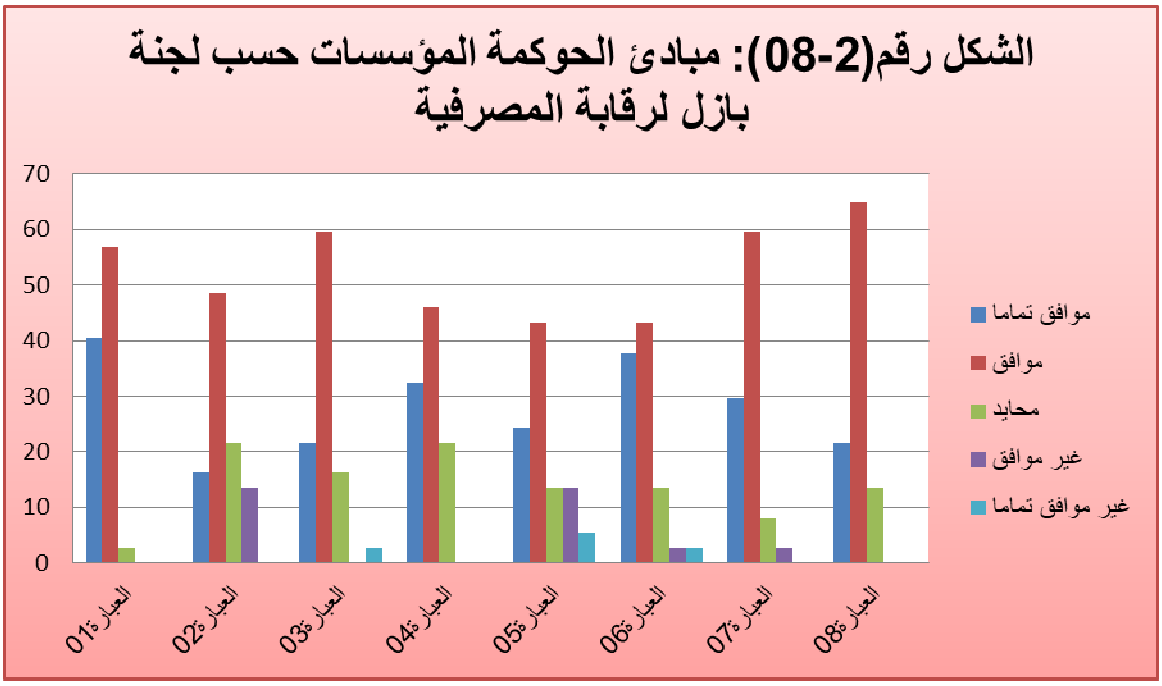

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات" spss".

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة (64.9%)من أفراد العينة يوافقون على أن مجلس الإدارة على دراية بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك خاصة فيما يتعلق بالرقابة. بينما ما نسبته(40.5%) يوافقون تماما بأن أعضاء مجس الإدارة يتمتعون بالمؤهلات العلمية و الكفاءة، وما نسبته(21.6%)فهم محايدين على العبارة (04):يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية، وكانت نسبة (13.5%) من أفراد العينة غير موافقة على أنه يتم التحقق من أن سياسات الأجور والمكافآت والحوافز تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل، وكانت نسبة غير موافقة تماما على مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل لرقابة المصرفية قليلة إلى منعدمة ما نسبته(2.7%)، هذا مما يدل على عمل و موافقة موظفي البنك على مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية .

وعموما يمكن القول بأن المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية يتم إتباعها في الوكالات البنكية محل الدراسة وهذا نظرا لمستوى القبول المرتفع لأفراد عينة الدراسة على هذه العبارات.

ثانيا: مبادئ الحوكمة المؤسسات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

سيتم معالجة عبارات هذا الجزء الذي يتكون من خمسة أبعاد أساسية لغرض قياسه وهي : توفر إطار فعال للحوكمة البنكية ، حماية حقوق المساهمين ، اعتراف بحقوق أصحاب المصالح ، الإفصاح والشفافية وأخيرا مسؤوليات مجلس الإدارة .

1- تحليل عبارات البعد الأول المتعلق بتوفر إطار فعال للحوكمة المصرفية.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبرات توفر إطار فعال للحوكمة المصرفية في الجدول التالي :

الجدول رقم(2-09): التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الأول.

رقم العبارة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	التكرار	13	17	05	02	00
	النسبة	35.1	45.9	13.5	5.4	00
02	التكرار	09	19	06	02	01
	النسبة	24.3	51.4	16.2	5.4	2.7
03	التكرار	05	28	01	00	00
	النسبة	13.5	75.7	2.7	00	00
04	التكرار	11	17	09	00	00
	النسبة	29.7	45.9	24.3	00	00
05	التكرار	12	14	09	02	00
	النسبة	32.4	37.8	24.3	5.4	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات "spss".

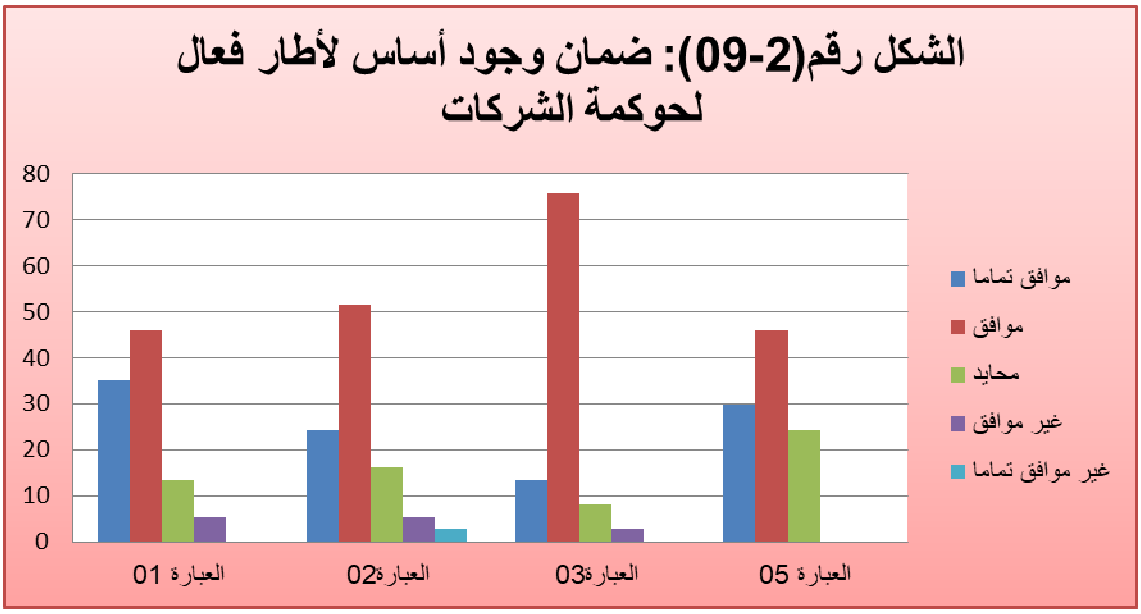

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

بالنسبة لتوافر إطار فعال للحوكمة المصرفية نلاحظ من الشكل أعلاه أن ما نسبته(75.7%)من أفراد العينة يوافقون على أن التشريعات الموضوعة تنص على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة بشكل واضح ،و(35.1%)من أفراد العينة يوافقون تماما على أنه يتم تطوير القوانين والقواعد مع مراعاة محيط البنك، (24.3%)من أفراد العينة محايدين على أن الهيئات الرقابية تتمتع بالنزاهة والسلطة اللازمة للقيام بواجباتها، أما ما نسبته(5.4%) إلى منعدمة كانت غير موافقة على وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، بشكل عام بلغ نسبة موافقة على عبارات توفر إطار فعال للحوكمة المصرفية بشكل كبير مما يدعونا إلى القول أن هناك موافقة الأغلبية على هذا البعد ، وبالتالي الاتفاق على استحداث إطار فعال للحوكمة داخل البنوك أصبح ضرورة ملحة للارتقاء بالبنوك الجزائرية إلى مستوى البنوك العالمية.

2- تحليل عبارات البعد الثاني المتعلقة بحماية حقوق المساهمين .

يمكن أن نلخص نتائج هذا البعد من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الثاني.

رقم العبارة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
06	التكرار	08	20	07	01	00
	النسبة	21.6	54.1	18.9	2.7	00
07	التكرار	13	16	06	02	00
	النسبة	35.1	43.2	16.2	5.4	00
08	التكرار	12	14	08	02	01
	النسبة	32.4	37.8	21.6	5.4	2.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

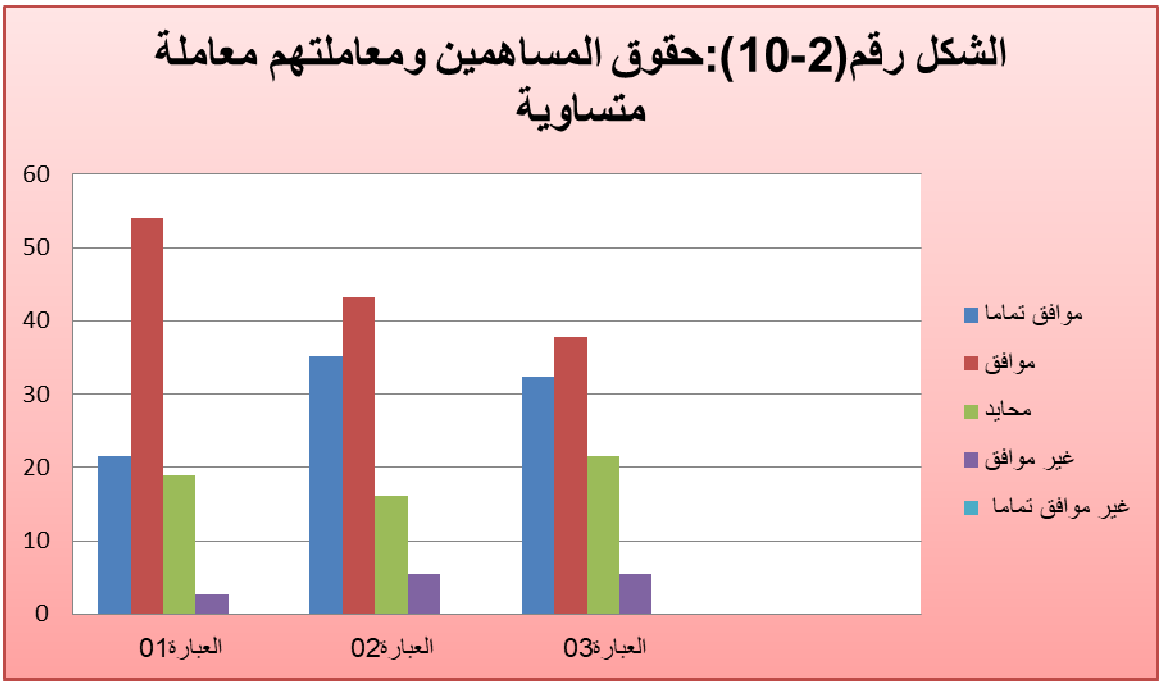

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

حسب الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة (54.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن للمساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة، وما نسبته(35.1%) يوافقون تماما على أن الحوكمة تعمل على حماية حقوق المساهمين المختلفة،وما نسبته(21.6%) من أفراد العينة محايدين على أن المعاملة المتساوية للمساهمين المحليين والأجانب وحصولهم على تعويض فعال في حال انتهاك حقوقهم، وبين (5.4%) إلى نسبة منعدمة غير موافقة على حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية. مما يعني أن البعد الثاني المتعلق بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة حسنة محقق في الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة.

3- تحليل عبارات البعد الثالث المتعلقة بالاعتراف بحقوق المصالح.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبارات هذا المبدأ في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الثالث.

رقم العبارة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
09	التكرار	08	21	06	02	02
	النسبة	21.6	56.8	16.2	5.4	5.4
10	التكرار	10	17	08	02	00
	النسبة	27.0	45.9	21.6	5.4	00
11	التكرار	12	18	06	01	00
	النسبة	32.4	48.6	16.2	2.7	00
12	التكرار	08	16	08	03	00
	النسبة	21.6	43.2	21.6	8.1	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

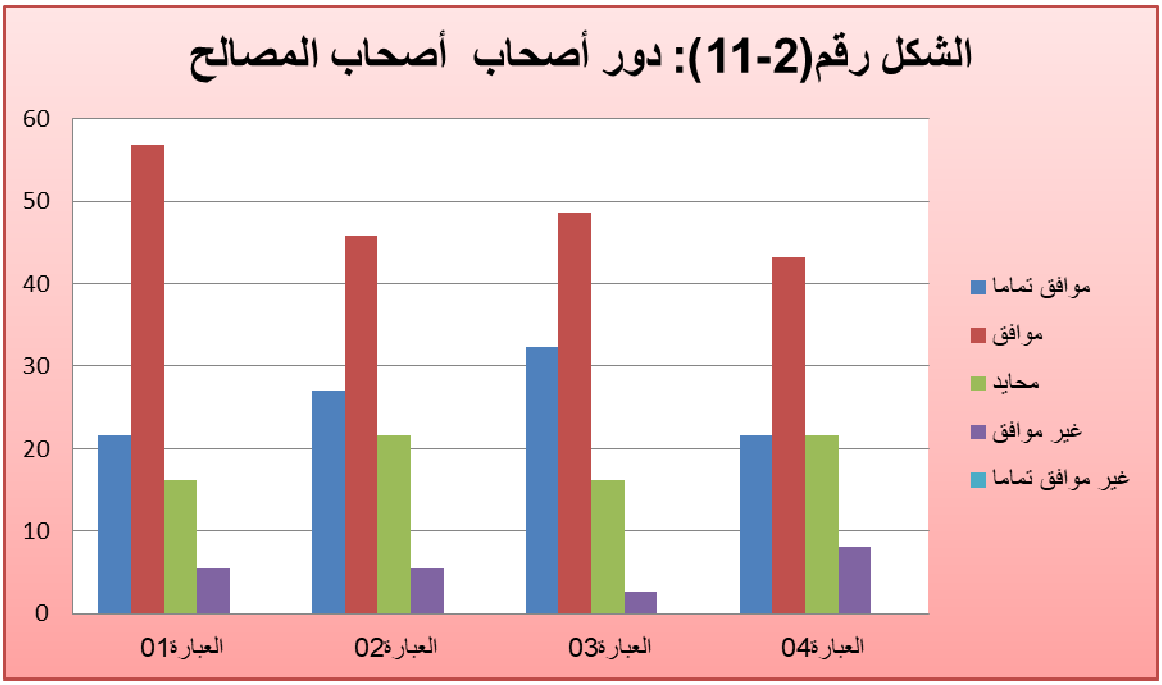

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال نتائج الجدول أعلاه والشكل نلاحظ أن ما نسبته (56.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالبنك يسمح على تحسين بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح بما يعمل مستوى الأداء، وما نسبته(48.6%) من أفراد العينة يوافقون تماما على أن الحق لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة للأعراب عن الممارسات غير القانونية آو غير الأخلاقية، وما نسبته (16.2%) من أفراد العينة محايدين أن إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، و أما بنسبة(8.1%) من أفراد العينة غير موافقة عن توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب. مما يعني أن أغلبية العاملين موافقين على أن الوكالات البنكية التجارية تعترف بدور وحقوق أصحاب المصالح .

4- تحليل عبارات البعد الرابع المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبارات هذا البعد في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الرابع.

رقم العبارة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
13	التكرار	13	11	08	03	02
	النسبة	35.1	29.7	21.6	8.1	5.4
14	التكرار	10	18	07	02	00
	النسبة	27.0	48.6	18.9	5.4	00
15	التكرار	11	23	02	01	00
	النسبة	29.7	62.2	5.4	2.7	00

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spps".

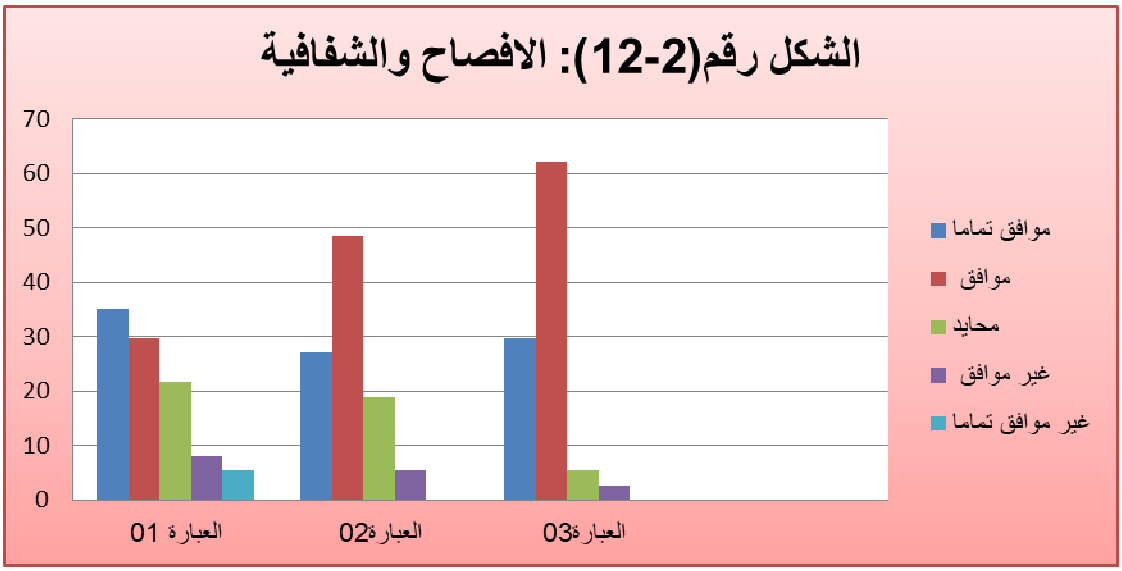

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال الجدول أعلاه والشكل نلاحظ أن ما نسبته(62.2%) من أفراد العينة يوافقون على أن مجلس الإدارة يقوم بوضع مخطط إستراتيجي للبنك ومراقبة الأداء، وتليها نسبة(35.1%) من أفراد العينة يوافقون تماما على أن البنك يستعين بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية، تليها نسبة (21.6%) من أفراد العينة محايدين على العبارة رقم (1)، وكانت نسبة غير موافق تماما كانت منعدمة على عبارتي (14) و(15) وغير موافق بنسبة قليلة ب(5.4%)من أفراد العينة، مما يعني أن الوكالات البنكية محل الدراسة تطبق هذا المبدأ.

5- تحليل عبارات البعد الأخير المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبارات هذا البعد في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): التكرارات والنسب المئوية، لعبارات البعد الخامس.

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	15	40.5
موافق	18	48.6
محايد	03	8.1
غير موافق	01	2.7
المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

الشكل رقم(2-13): مسؤولية مجلس الإدارة

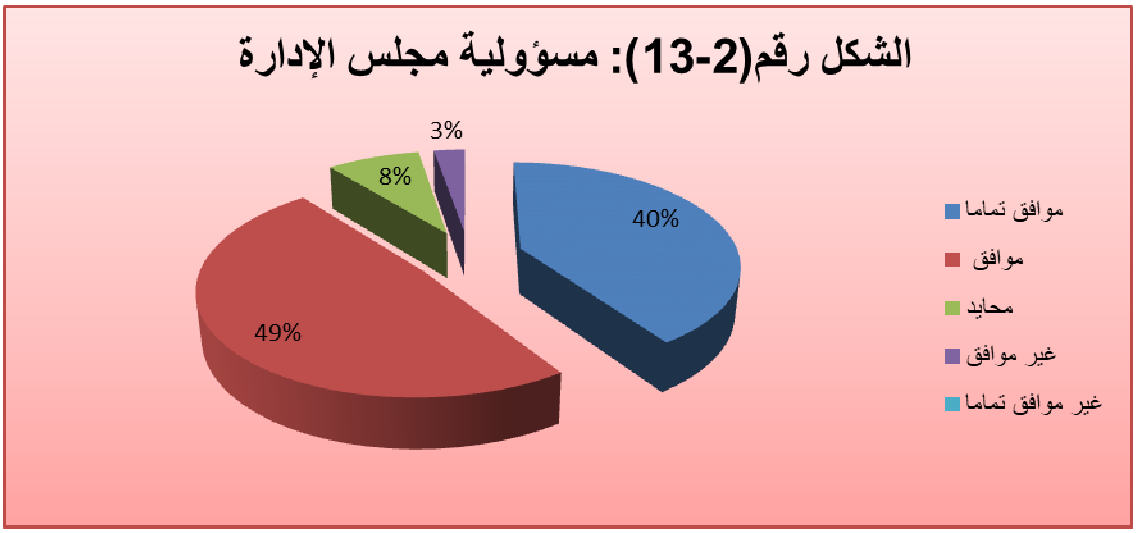

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن (48.6%) يوافقون على أن مجلس الإدارة يعمل على الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين بعين الاعتبار، و(40.5%)من أفراد العينة موافقون تماما، و(8.1%) من أفراد العينة محايدين ونسبة (2.7%) غير موافقين على مسؤولية مجلس الإدارة ، مما يعني أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة يقوم بالمراقبة الفعالة ووضع مخطط استراتيجي لأهداف البنك .

عموما فان بعد مسؤولية مجلس الإدارة كانت إجابة أغلبية بموافق وأقلية بغير موافق بنسبة (2.7%)ومنعدمة النسبة بغير موافق تماما مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على ضرورة اهتمام البنوك بهذا البعد ، لاسيما وان المبادئ في القوانين واللوائح البنكية لا تدع مجالا للشك في أن مجلس الإدارة ينبغي النظر له على انه طرف رئيسي في الحوكمة ، حيث انه بعد الأزمات التي مرت بها العديد من البنوك ، ظهرت الدعوة إلى ضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم .

الفرع الثاني: تحليل اتجاهات أفراد عينة نحو محور الرقابة البنكية.

أولا: تحليل عبارات متعلقة بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبارات المحور الثاني في الجداول التالية:

الجدول رقم (2-14): التكرارات والنسب المئوية، لمبدأ الأول لرقابة المصرفية الفعالة.

	التكرار	النسبة%
موافق تماما	15	40.5
موافق	13	35.1
محايد	07	18.9
غير موافق	02	5.4
المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجا برمجية " SPSS".

الشكل رقم(2-14): المبدأ الأول لرقابة المصرفية الفعالة.

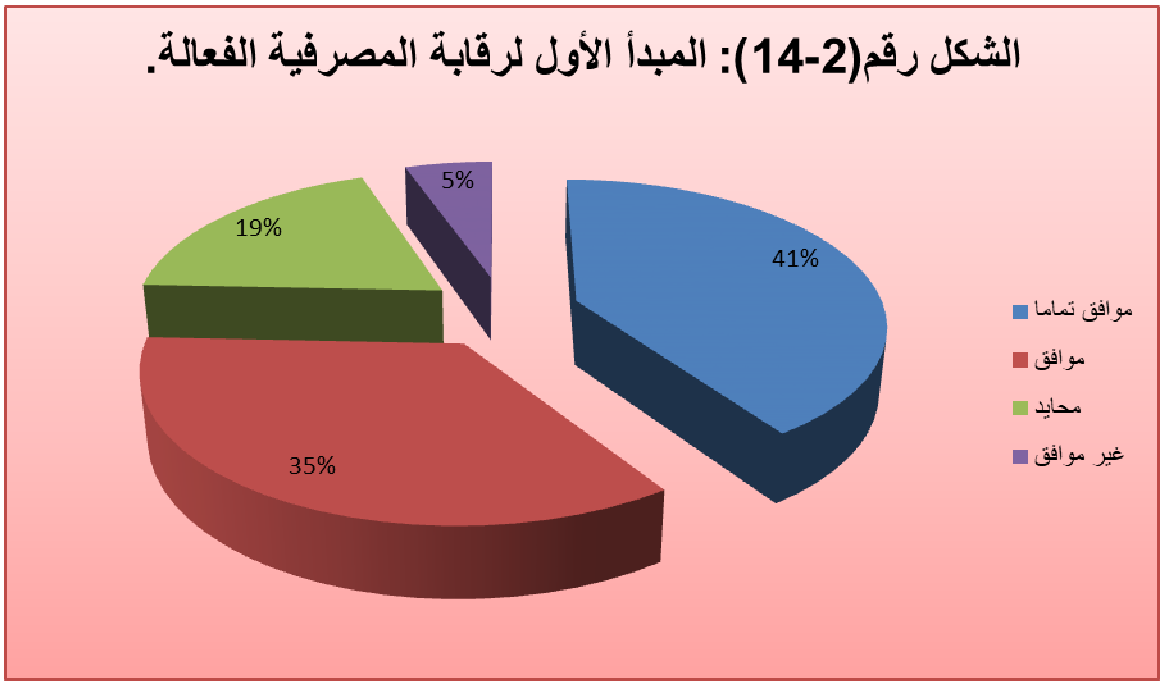

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss"

حسب الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن(40.5%) من أفراد العينة يوافقون تماما على المبدأ المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، ونسبة (35.1%) يوافقون، وكانت نسبة(18.9%) محايدين، وأقل نسبة (5.4%) غير موافقين على هذا المبدأ، و بتالي فأن أغلبية أفراد العينة يوافقون على هذا مبدأ مما يعني أنه محقق.

الجدول رقم(2-15): التكرارات والنسب المئوية، لمبدأ الثاني لرقابة المصرفية الفعالة.

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	16	43.2
موافق	16	43.2
محايد	03	8.1
غير موافق	02	5.4
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

الشكل رقم(2-15: المبدأ الثاني لرقابة المصرفية الفعالة.

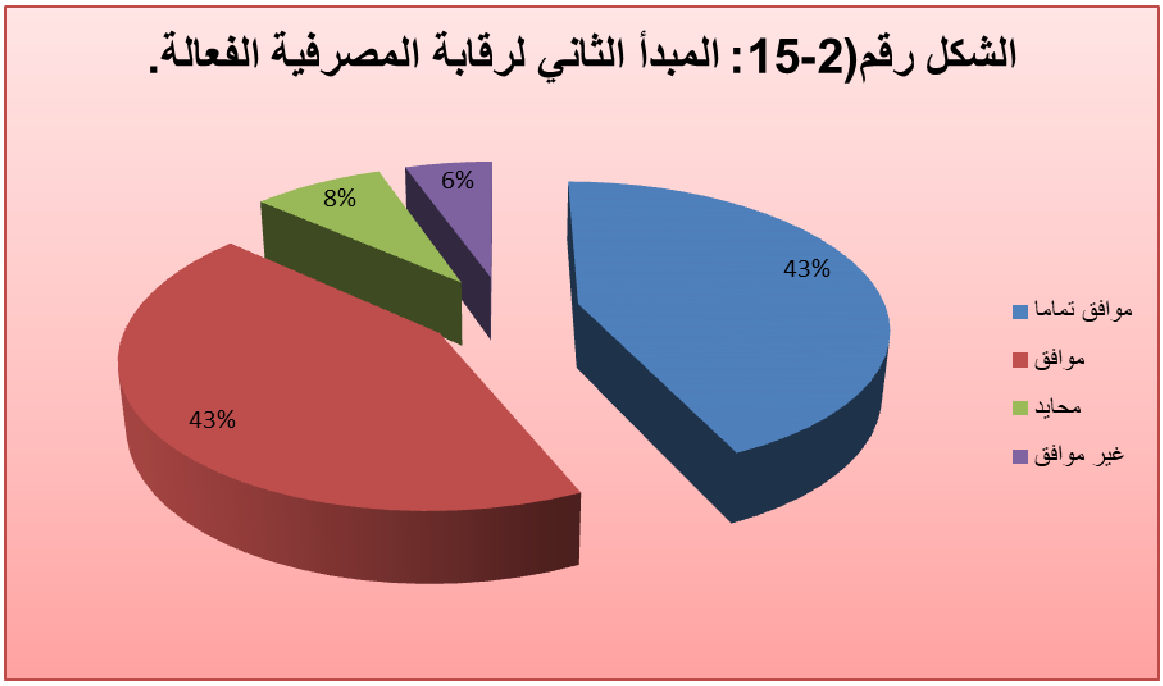

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه كانت نسبة(43.2%) موافقة وموافقة تماما على هذا المبدأ، و بنسبة (8.1%) محايدة، ونسبة(5.4%) غير موافقة وهي اقل نسبة، وهو ما يدل على موافقة أفراد عينة على هذا المبدأ.

الجدول رقم(2-16): التكرارات والنسب المئوية لمبدأ الثالث لرقابة المصرفية الفعالة .

	التكرارات	النسبة المئوية%
موافق تماما	07	18.9
موافق	24	64.9
محايد	04	10.8
غير موافق	02	5.4
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

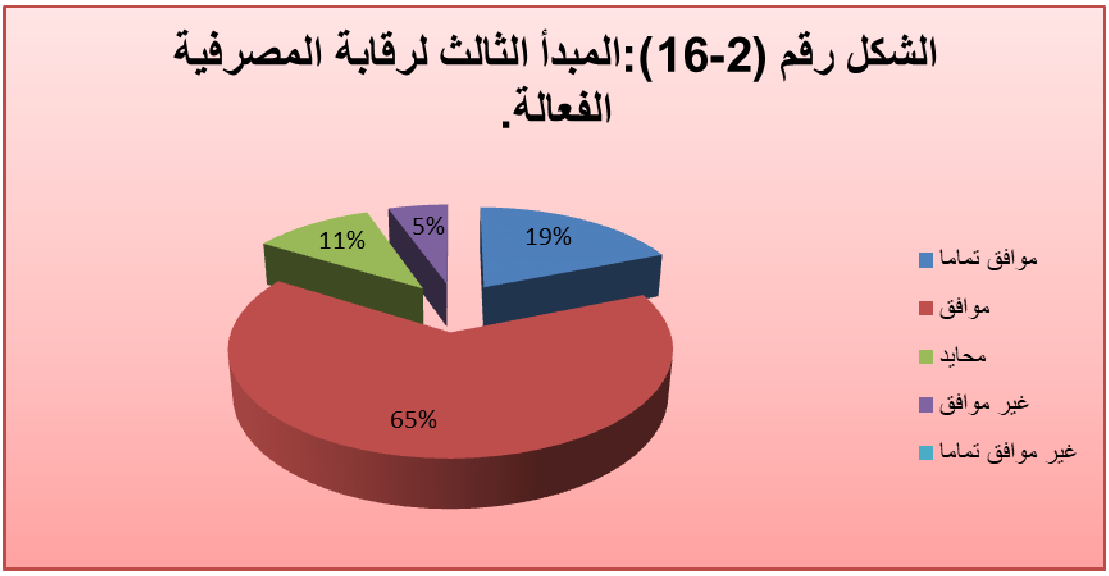

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بنسبة قدرت ب(65.9%)على مبدأ التعاون والتنسيق و يوافقون تماما بنسبة(18.9%)، و بنسبة مقدرة ب(10.8%) محايدين، وبأقل نسبة (5.4%) غير موافقة، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على هذا مبدأ، أي تحققه.

الجدول رقم(2-17): التكرارات والنسب المئوية لمبدأ الرابع لرقابة المصرفية الفعالة.

	التكرار	النسبة المئوية
موافق تماما	13	35.1
موافق	21	56.8
محايد	02	5.4
غير موافق	01	2.7
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

الشكل رقم(2-17):المبدأ الرابع لرقابة المصرفية الفعالة.

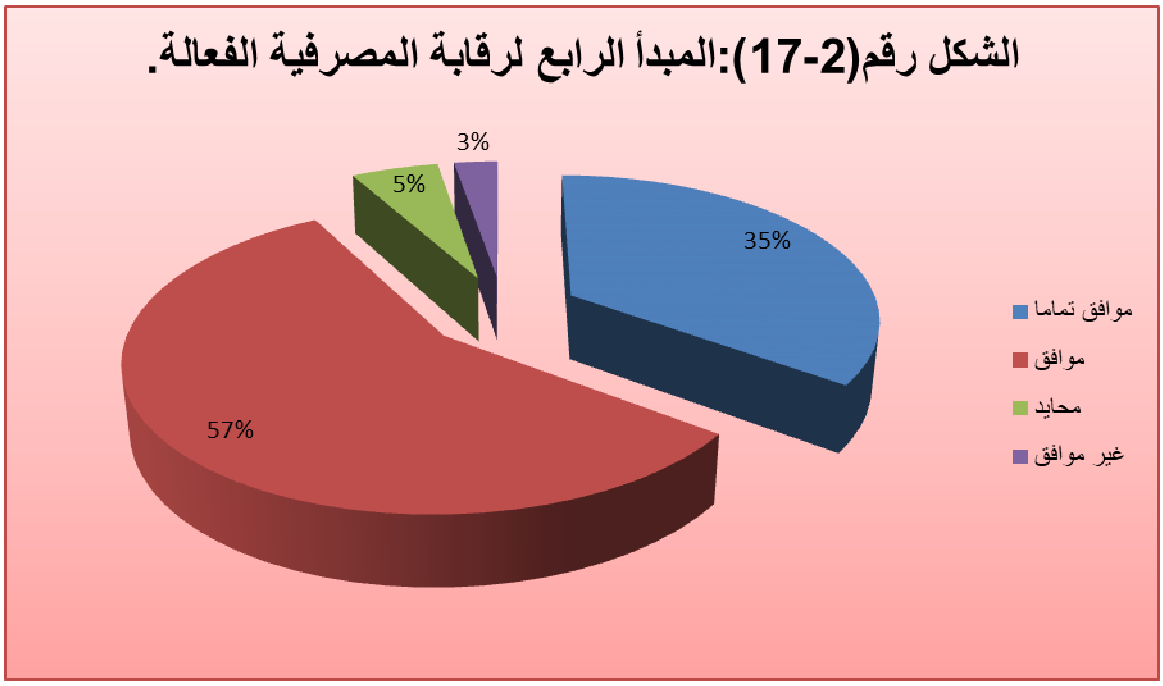

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن بنسبة (56.8%) من أفراد العينة موافقة على مبدأ الأنشطة المسموح بها وبنسبة (35.1%) موافقة تماما على هذا المبدأ، و نسبة (5.4%) محايدة وكانت أقل نسبة من أفراد العينة غير موافقة ب(2.7%)، أي أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة تحترم وتطبق مبادئ الرقابة بدقة، مما يدل على تحقق هذا المبدأ في الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة.

الجدول رقم(2-18): التكرارات والنسب المئوية لمبدأ الخامس لرقابة المصرفية الفعالة .

	التكرار	النسبة المئوية%
موافق تماما	14	37.8
موافق	18	48.6
محايد	04	10.8
غير موافق	01	2.7
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

الشكل رقم(2-18):المبدأ الخامس لرقابة المصرفية الفعالة.

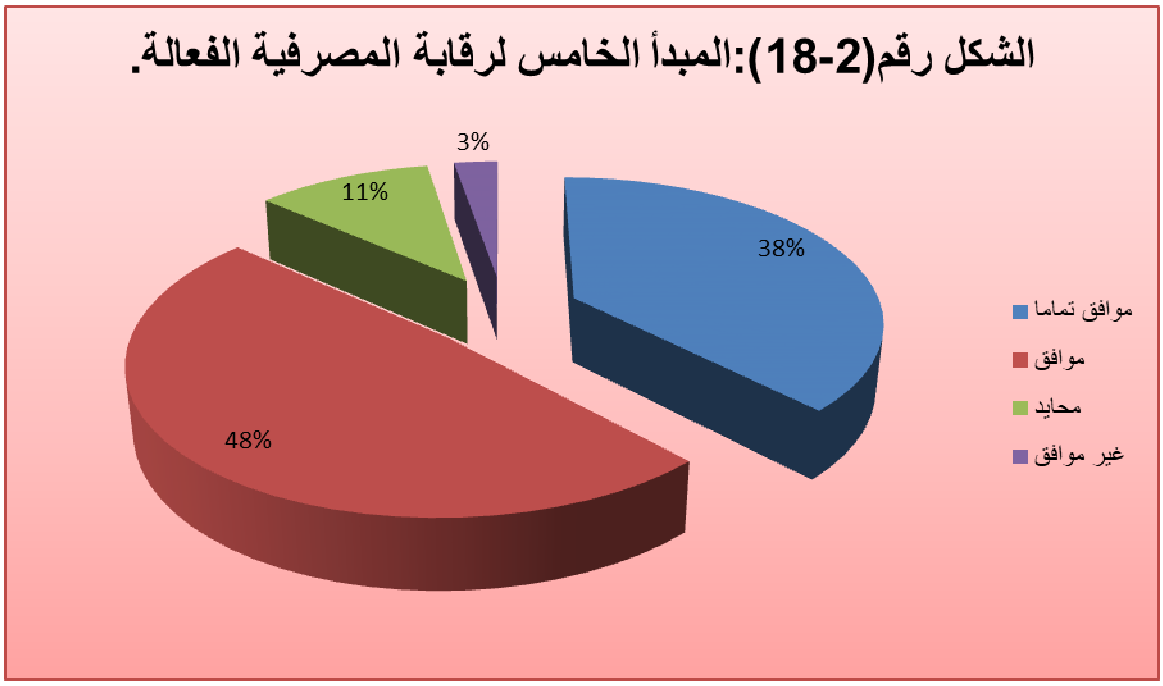

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة (48.6%) من أفراد العينة يوافقون على مبدأ معايير الترخيص، و بنسبة (37.8%) من أفراد العينة يوافقون بشدة على هذا المبدأ ، وكانت نسبة (10.8%) من أفراد العينة محايدة، و(2.7%) منها غير موافقة ، مما يدل أن المبدأ يطبق من طرف وكالات البنكية التجارية محل الدراسة .

الجدول رقم(2-19): التكرارات والنسب المئوية لمبدأ السادس لرقابة المصرفية الفعالة.

	التكرار	النسبة المئوية%
موافق تماما	09	24.3
موافق	21	56.8
محايد	07	18.9
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

الشكل رقم(2-19):المبدأ السادس لرقابة المصرفية الفعالة.

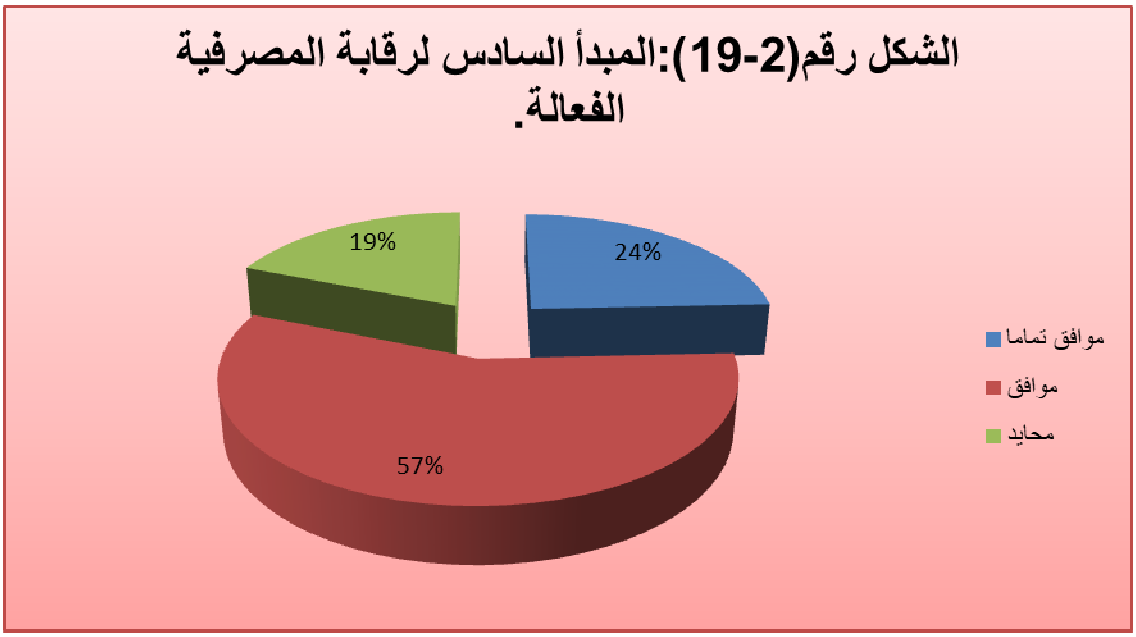

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد العينة كانت بين موافقة بشدة وموافقة ومحايدة، حيث كانت نسبة (56.8%) من أفراد العينة موافقة على هذا المبدأ ، و(24.3%) موافقة بشدة ، وبنسبة (18.9%) من أفراد العينة محايدة ، مما يعني أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة توافق على تحقق هذا المبدأ.

الجدول رقم(2-20):التكرارات والنسب المئوية لمبدأ السابع لرقابة المصرفية الفعالة.

	التكرار	النسب المئوية%
موافق تماما	09	24.3
موافق	23	62.2
محايد	04	10.8
غير موافق	01	2.7
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

الشكل رقم(2-20):المبدأ السابع لرقابة المصرفية الفعالة.

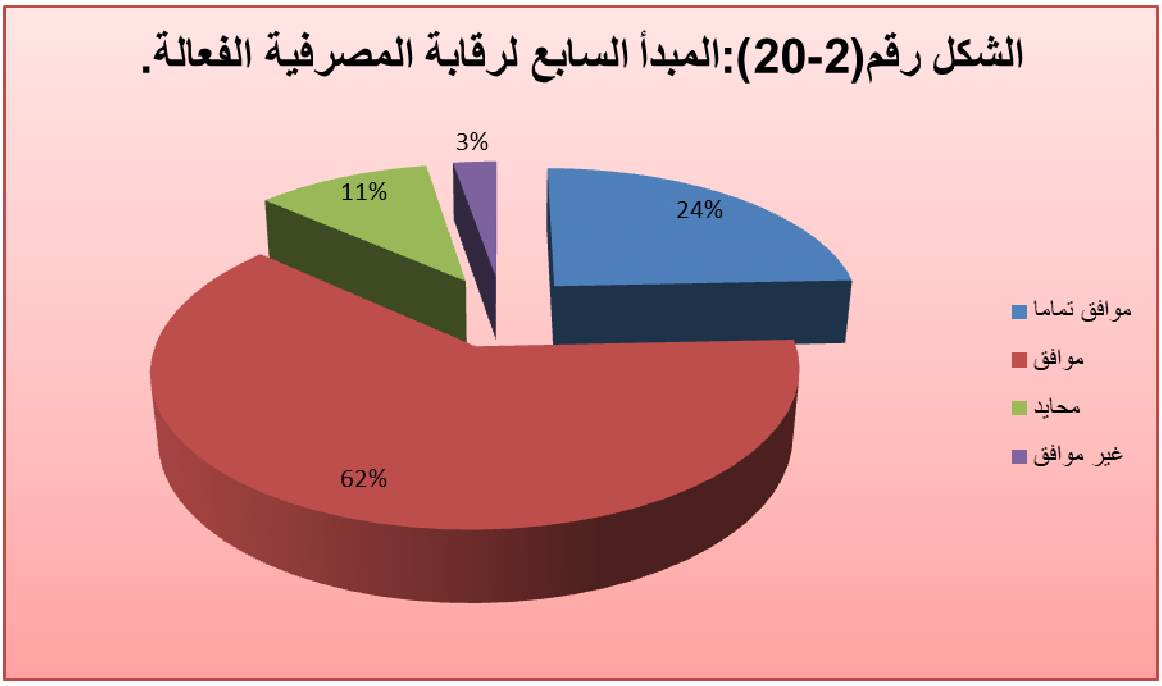

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ نسبة كبيرة من أفراد العينة كانت موافقة على هذا المبدأ بنسبة مقدرة(62.2%)، وموافقة بشدة بنسبة تقدر ب(24.3%) ، وبنسبة (10.8%) محايدة، وكانت نسبة قلية غير موافقة وقدرت ب(2.7%) ، ومنه يمكن القول أن هذا المبدأ محقق من طرف وكالات البنكية التجارية محل الدراسة.

الجدول رقم(2-21): التكرارات والنسب المئوية، لمبدأ الثامن لرقابة المصرفية الفعالة.

	التكرار	النسبة المئوية
موافق تماما	12	32.4
موافق	19	51.4
محايد	06	16.2
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

الشكل رقم(2-21):المبدأ الثامن لرقابة المصرفية الفعالة.

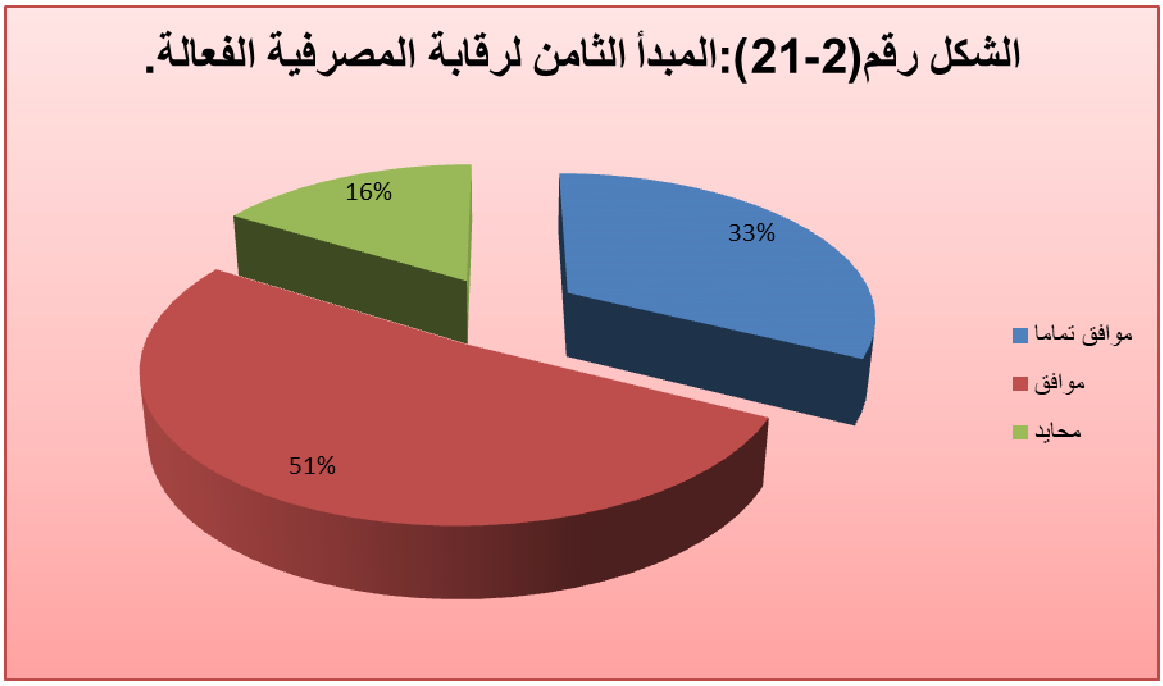

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية "spss".

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن إجابات كانت بين موافق تماما وموافق ومحايد، حيث أن نسبة كبيرة من أفراد العينة مقدرة ب(51.4%) موافقة على مبدأ أساليب الرقابة حيث تطور السلطة الرقابية عملية المتابعة والتقييم المستقبلي لحجم المخاطر المصرفية للبنوك، ونسبة (32.4%) موافقة تماما على هذا مبدأ، و(16.2%) محايدة، وهذا يشير إلى أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة موافقة على هذا المبدأ

عموما فأن نسب موافقة أفراد العينة على مبادئ الرقابة المصرفية الفاعلة كانت بمستوى قبول مرتفع مما يؤكد تحققها .

ثانيا: تحليل عبارات المتعلقة بفعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل في البنوك الجزائرية .

يمكن أن نلخص النتائج المتعلقة بهذا الجزء المتعلق بفعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل محل دراسة في الجداول التالية :

الجدول رقم (2-22):التكرارات والنسب المئوية، لعبارة البعد الأول من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل .

	التكرار	النسبة المئوية%
موافق تماما	13	35.1
موافق	21	56.8
محايد	03	8.1
المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

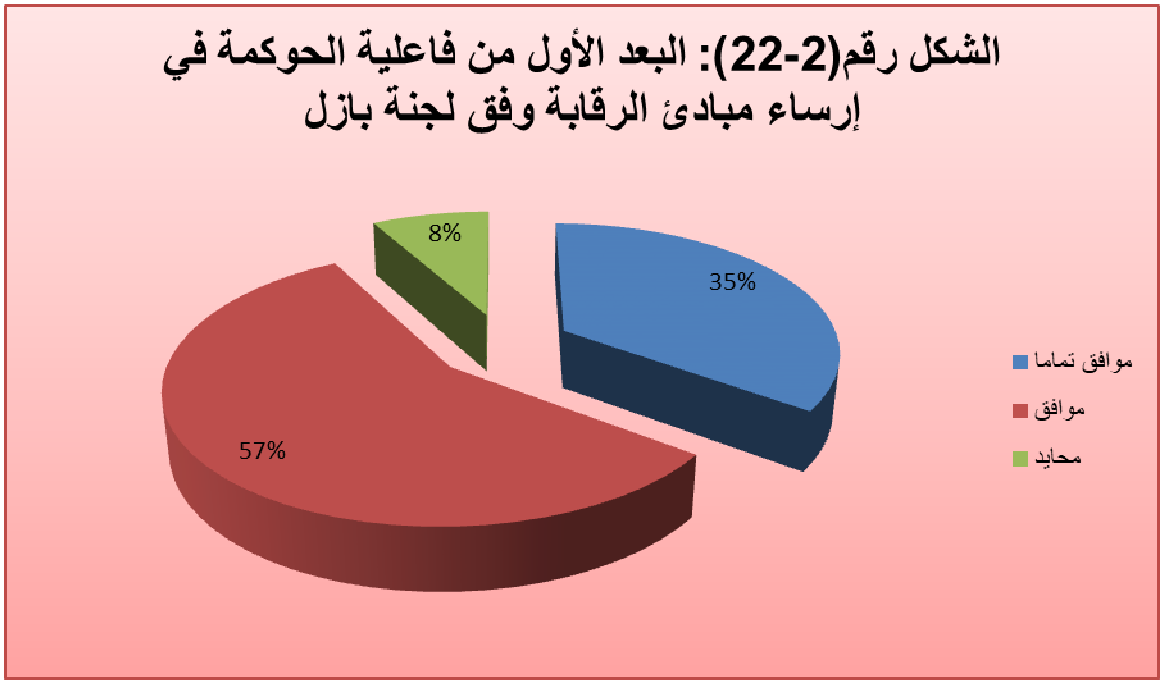

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة وافقوا بنسبة (56.8%) على تحديد القواعد الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات، ووافقوا بشدة بنسبة قدرت ب(35.1%)، بينما نسبة (8.1%) من أفراد العينة كانت محايدة ، وهذا مؤشر على الزام البنوك بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية مما يعكس كفاءة الإدارة في إرساء الحوكمة في البنوك الجزائرية .

ومنه يمكن القول أن الفرضية الفرعية الأولى"أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية" صحيحة نتيجة مستوى قبول مرتفع من طرف أفراد العينة وكالات البنكية التجارية محل الدراسة .

الجدول رقم(2-23) :التكرارات والنسب المئوية، لعبارة البعد الثاني من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل .

	التكرار	النسبة المئوية%
موافق تماما	09	24.3
موافق	27	73.0
محايد	01	2.7
المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

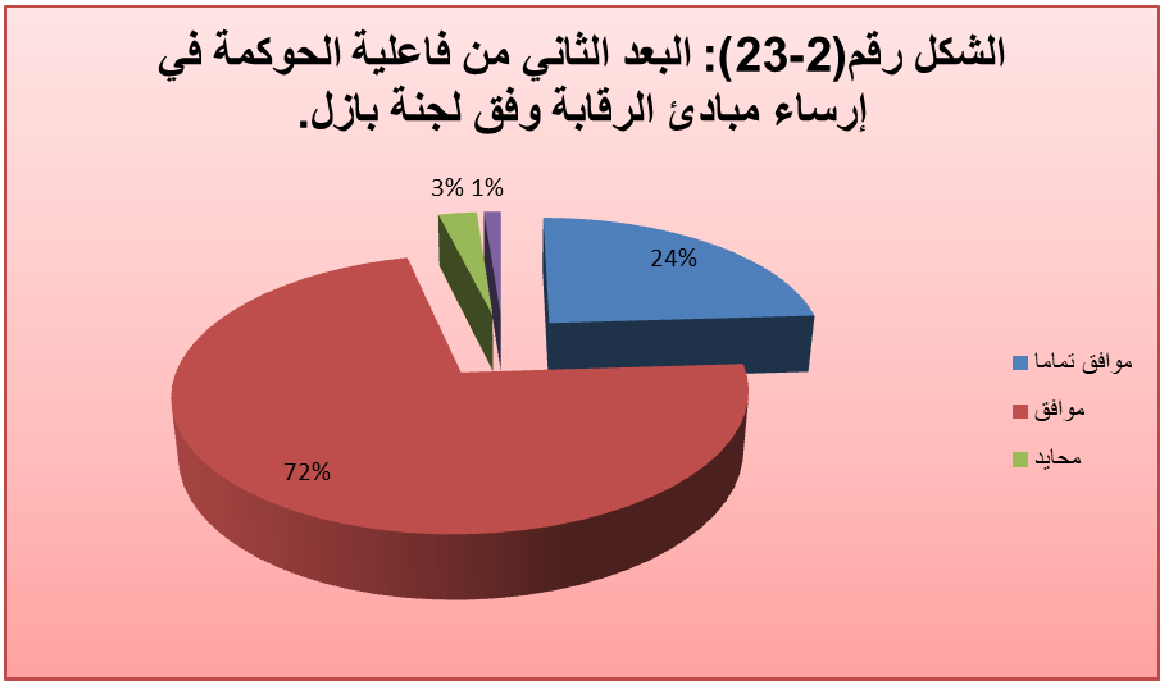

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أفراد العينة قد وافقوا على أن مجلس الإدارة يقوم بإعداد برنامج التقييم الداخلي للبنوك والمؤسسات المالية ، وتحديث و عصرنة النظام بنسبة قدرت ب(73.0%)، ووافقوا بشدة بنسبة قدرت ب(24.3%)، بينما كان نسبة (8.1%) من أفراد العينة محايدين ، وهذا ما يدل على أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بالتكيف مع متطلبات لجنة بازل الأولى والتقيد بمعاييرها.

ومنه يمكن القول أن الفرضية الفرعية الثانية "أن وكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بالتكيف مع متطلبات بازل الأولى والتقيد بمعاييرها" صحيحة نتيجة مستوى قبول مرتفع من طرف أفراد العينة وكالات البنكية التجارية محل الدراسة .

الجدول رقم(2-24): التكرارات والنسب المئوية، لعبارة البعد الثالث من فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل .

	التكرار	النسبة المئوية%
موافق تماما	16	43.2
موافق	19	51.4
محايد	01	2.7
غير موافق	01	2.7
المجموع	37	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

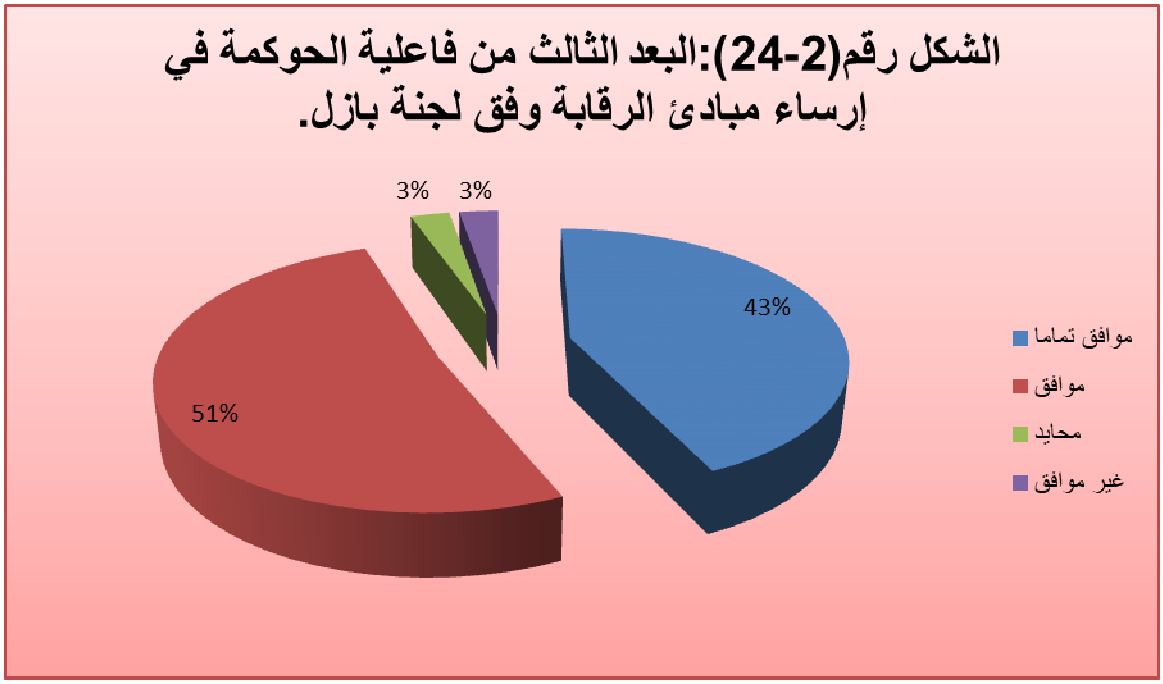

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية " spss".

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة (51.4%)من أفراد العينة محل الدراسة موافقون على أن مجلس الإدارة يعمل على تحسين الإدارة من خلال توظيف الموظفين المؤهلين وذوي التكوين الكفء.وما نسبته (43.2%) موافقون بشدة، وبنسبة (2.7%)من أفراد العينة محايدة وغير موافقة، مما يدل على المجهودات المبذولة لإرساء الحوكمة في البنوك الجزائرية .

ومنه يمكن القول أن الفرضية الفرعية الثالثة "أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تقوم بأهم المجهودات لإرساء الحوكمة " صحيحة نتيجة مستوى قبول مرتفع من طرف أفراد العينة وكالات البنكية التجارية محل الدراسة .

ومنه يمكن إثبات صحة الفرضية الرئيسية " تساهم الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة في الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة " هي فرضية صحيحة لما لها مستوى قبول مرتفع، أي هناك متابعة لفعالية تطبيق الحوكمة وأنها تساهم في إرساء مبادئ الرقابة وفقا لجنة بازل في الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة .

عموما نجد أن كل عبارات هذا جزء كانت مقابلة لمستوى القبول مرتفع، وهذا يدل أن أفراد العينة" CENP, BADR, CPA, BAN " على دراية بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك خاصة فيما يتعلق بالرقابة ، وبتالي فأنه يتم تطبيق مبادئ الحوكمة مما يساهم في إرساء وتفعيل مبادئ الرقابة في البنوك.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي حاولنا من خلاله التعرف على ما إذا كانت الحوكمة البنكية تساهم في تفعيل الرقابة على البنوك للوكالات البنكية التجارية محل دراسة (**CNEP،BNA,CPA,BADR,**) وذلك من خلال تصميم استبيان مكون من متغيرات فرعية لمحاور نموذج الدراسة ، حيث قدر حجم عينة الدراسة 37فردا، وتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برمجية " SPSS "، ومن أجل القيام بالتحليل الإحصائي تمت الاستعانة بأساليب الإحصاء الوصفي .

وقد تم التوصل إلى أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة إلى حد ما، وهذا ما ينعكس بشكل واضح ومباشر على الرقابة في البنوك، وبالتالي يجب على الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تعمل على تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وذلك من أجل تحقيق أهدافها وكذا ومواجهة المخاطر، لما تمثله الحوكمة من فعالية في إرساء مبادئ الرقابة وفقا لجنة بازل .

خاتمة

من خلال ما ورد في هذه الدراسة والتي تم السعي فيها للوقوف على مختلف العناصر والمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي اشتملت على دراسة نظرية وتطبيقية ومحاولة الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في " ما دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك على مستوى بعض الوكالات البنكية بأدرار" وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات منها النظرية والعملية وفي الأخير نتطرق إلى الاقتراحات .

الاستنتاجات النظرية:

من خلال الجانب النظري نستنتج ما يلي:

* تهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على المؤسسات التقييد بها.

* يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية (وفقا لمبادئ لجنة بازل) أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمن إن يساهم في تحسين أداء البنك .

* إن تطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، يجب إن يقوم على مبدأين أساسين:

أ- أن يلعب البنك المركزي دورا محوريا في دفع البنوك التجارية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية .

ب- أن يتم تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف البنوك التجارية كما أوصت به لجنة بازل .

* تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة يعطيها ميزات إيجابية تؤثر على صورتها وسمعتها، كما تحرك فيها روح المسؤولية الاجتماعية وتحافظ على الجوانب الأخلاقية.

الاستنتاجات العلمية:

* بنوك محل الدراسة تتخذ إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين .

*يمارس البنوك مهامهم بشكل قانوني ولهم جهة مختصة بالرقابة، وتتبنى معايير أخلاقية وسلوكية عليا.

التوصيات:

-على الجهات المعنية بمواصلة الجهود في هذا المجال وزيادة التعريف و التحسيس بأهمية الحوكمة وذلك من خلال أجهزة الإعلام المتوفرة .

-ضرورة تفسير مفهوم الحوكمة بشكل أكثر دقة، والعمل على زيادة الاهتمام بدراسة وتشخيص أبعادها وأشكالها.

-يجب أن تعمل مختلف البنوك أيضا على إرساء قواعد الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال:

أ-الإسراع في تطبيق جميع بنود اتفاقية بازل 2.

ب-العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى كل بنك.

-العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المصرفية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

-نظرا لطبيعة العلاقة التبادلية والتفاعلية بين الحوكمة بمبادئها والرقابة بمبادئها فلا بد على الباحثين المهتمين أن تأخذ بعين الاعتبار عند الحكم كل من كفاءة وفعالية وشفافية ونجاح إدارة وتخطيط الموازنة العامة وعمليات إعدادها وتحضيرها وتنفيذها ومتابعتها على مدى وجود حوكمة عامة جيدة تراعي فيها مبادئ:الشفافية والمشاركة والمساءلة.

إذ أن تناول هذا الموضوع فتح مجالات معرفة وبحث، يمكن أن تمثل أفاق لدراسات مستقبلية والمتمثلة في:

1-تناول مبادئ جديدة في الحوكمة غير تلك المعتمدة في هذه الدراسة وبيان مدى دعمها وتناسقها وانسجامها وتعبيرها عن الحوكمة.

2-التوسع في دراسة موضوع الحوكمة والحوكمة العامة من خلال تشخيص علاقتها مع الكفاءة والفاعلية الإدارية.

وفي الختام نتمنى أن تتاح لنا الفرصة في المستقبل إن شاء الله للبحث في النقاط المذكورة وخصوصا تلك التي تعتبر مكملة للبحث، ونرجو كذلك أن نكون قد وفقنا ولو جزئيا في معالجة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه الأساسية .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب.

1.حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي ، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** "،دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2013.

ثانيا:الرسائل والأطروحات.

1. جلالية عبد الجليل، **آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر،2018–2019.

2. خنتوش حنان، "**دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية –دراسة حالة الجزائر –** "،مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التسيير،جامعة أم البواقي، تخصص مالية وبنوك، 2015–2016، متوفرة على الرابط التالي: http://bib.Univ-oeb.dz.

3.دريسي إسماعيل محمادي عبد الكريم، **واقع الرقابة المصرفية في الجزائر مع المعايير العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة،2015–2016.

4.سيد أعمر زهرة و آخرون، **معايير بازل وعلاقتها بحوكمة البنوك التجارية – دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العمومية في الجزائر**– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار – الجزائر، 2014–2015.

5. عبيدي نبيل، مسعودي ياسر، **دور التدقيق البنكي في إرساء مبادئ الحوكمة البنكية –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار**–، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة العقيد أحمد دارية ،أدرار،2016–2017.

6. الكوزاني عائشة، يوسفي صفية، **دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة بالجزائر –دراسة حالة لمقتصدي المؤسسات التربوية بولاية أدرار**–،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي و حوكمة، جامعة أحمد دراية –أدرار، الجزائر،2014،2015.

7.وراق خديجة، **آليات الحوكمة ودورها في تفعيل الرقابة في البنوك الجزائرية دراسة حالة –بنك الجزائر الخارجي لوكالة مستغانم**–، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، 2014–2015،متوفرة على الرابط التالي: http://e-biblio.univ-mosta.dz .

ثالثا: المجالات والأبحاث.

1. بوسنة محمد رضا، **الأزمة المالية العالمية ومعايير بازل 3**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان2013.

2. عبد المجيد الصالحين، "**الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**"، جامعة الأردن، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد2، العدد01، 2021.

3. محمد زيدان ، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 9، 2009 .

4. محمد عوض الكريم الحسين الحسن، **متطلبات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل (الأولى والثانية)**، مجلة الجزيرة–تفكر–،كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، و دمدني، مجلد(12)، العدد(01).

رابعا: المداخلات و الملتقيات:

1. آيت عكاش سمير و أ. بن ناصر محمد، " **البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل–3–** " ،مداخلة في مؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة البويرة، الجزائر.

2. محمد بن بوزيان و آخرون ، " **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل(3)**" ، مداخلة من المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، جامعة تلمسان، 19–21 ديسمبر2011.

3. شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي** ،مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، أيام 20–21أكتوبر2009.

خامسا: تقارير وأبحاث:

1. طلال محمد علي الجحاوي ، محمد محسين عبد الرضا الزر في ، **أطار مقترح لحوكمة المؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال**، بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد الثالث، العدد42، الفصل الأول، 2018.

ملاحق

الملحق رقم (01):الاستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية –أدرار–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة الاستبيان:

الأخ الفاضل /الأخت الفاضلة

في إطار التحضير لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي تحت عنوان " دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك "، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على العبارات الاستبيان وذلك بوضع علامة(×) أمام جميع العبارات، وفي الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية.

علما بأن الغاية من إجراء هذه الدراسة، غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجاباتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية، ولن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي.

شكرا مسبقا لحسن تعاونكم

الطالبتين: **تحت إشراف:** أ.د بلال بوجمعة

عزوز عبلة ، طلباني نزيهة

السنة الجامعية: 2021/2020

الجزء الأول:البيانات الشخصية

1-الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- الفئة العمرية :

18-30سنة ☐ 31-40سنة ☐

41-50سنة ☐ اكبر من 30سنة ☐

3- المستوى العلمي :

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- سنوات الخبرة :

أقل من 5سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐

من 11إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 16 سنة ☐

5- طبيعة المنصب :

دائم ☐ مؤقت ☐

6- التخصص العلمي :

اقتصاد ☐ محاسبة ☐ مالية ☐

بنوك ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐

الجزء الثاني: محاور وعبارات الدراسة.

المحور الأول: مدى تقيد والتزام البنك بمبادئ الحوكمة.

أولا: مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمؤهلات العلمية والكفاءة					
02	هناك متابعة لفعالية تطبيق الحوكمة من طرف مجلس الإدارة .					
03	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات العامة للبنك ،ويعمل على تطويرها والتحقق من التزام الإدارة التنفيذية بها .					
04	يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية .					
05	يتم التحقق من أن سياسات الأجور والمكافآت والحوافز تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل.					
06	يفصح البنك عن قوائمه المالية في الوقت المناسب والدقيق .					
07	يلم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالهيكل ألعملياتي للبنك .					
08	مجلس الإدارة على دراية بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك خاصة فيما يتعلق بالرقابة .					

ثانيا: مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المبادئ	الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	01	يتم تطوير القوانين والقواعد مع مراعاة محيط البنك .					
	02	تتوافق المتطلبات الرقابية والقانونية داخل البنك مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام به.					
	03	تنص التشريعات الموضوعة على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة بشكل واضح .					
	04	تتمتع الهيئات الرقابية بالنزاهة والسلطة اللازمة للقيام بواجباتها .					
	05	يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني .					
حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متكافئة	06	لدى المساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة .					
	07	تعمل الحوكمة على حماية حقوق المساهمين المختلفة.					

	08	المعاملة المتساوية للمساهمين المحليين والأجانب وحصولهم على تعويض فعال في حالة انتهاك حقوقهم .						
	09	يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالبنك بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح بما يعمل على تحسين مستوى الأداء .						
دور أصحاب المصالح	10	يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون .						
	11	الحق لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة للأعراب عن الممارسات غير القانونية آو غير الأخلاقية.						
	12	توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب .						
	13	يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية .						
الإفصاح والشفافية	14	يفصح البنك بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالموقف المالي، الأداء، الملكية. يتوفر البنك على قنوات توزيع المعلومات تسمح لمستخدميها الحصول عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.						
	15	يقوم مجلس الإدارة بوضع مخطط استراتيجي للبنك ومراقبة الأداء.						
مسؤولية مجلس الإدارة	16	يعمل مجلس الإدارة على الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين بعين الاعتبار .						

المحور الثاني: الرقابة على البنوك

أولا: مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.

المبادئ	الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
المسؤوليات الأهداف و الصلاحيات	01	وضوح المسؤوليات والأهداف لكل سلطة رقابية تشرف على البنوك					
الاستقلالية المساءلة وتوفر الموارد و الحماية القانونية	02	يتوفر للسلطة القائمة بالرقابة المصرفية استقلالية تشغيلية وموازنة تسمح باستقلاليتها					
التعاون والتنسيق	03	توفر مناخ عمل للتعاون والتنسيق بين السلطة الرقابية والسلطات الأخرى المحلية والرقابة الأجنبية .					
الأنشطة المسموح ب	04	توضح بدقة الأنشطة المسموح بمزاولتها المؤسسات المرخص لها والخاضعة لعملية الرقابة المصرفية.					
معايير الترخيص	05	للسلطة التي تمنح تراخيص المصارف صلاحيات بوضع معايير واعتبارات للموافقة آو رفض طلبات إي مؤسسة .					
نقل ملكية كبيرة	06	عندما يكون هناك طلب نقل ملكية كبيرة ، تكون هناك صلاحية للسلطة الرقابية بمراجعة آو رفض آو فرض شروط الاحترازية					
الإستحواذا الكبيرة	07	في حالة عمليات الاستحواذ آو الإستثمارت الكبرى من قبل البنك					

		لدى السلطة الرقابية صلاحية الموافقة آو الرفض آو فرض شروط الاحترازية					
أساليب الرقابة	08	تطور السلطة الرقابية عملية المتابعة والتقييم المستقبلي لحجم المخاطر المصرفية للبنوك .					

ثانيا: فعالية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفقا للجنة بازل في البنوك الجزائرية .

الرقم	فعالية الحوكمة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	إلزام البنوك بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية	-تحديد القواعد الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية . -العمل بالقواعد الاحترازية المتعلقة بتسيير ومتابعة المخاطر .					
02	التكيف مع متطلبات لجنة بازل الأولى و التقيد بمعاييرها	-إعداد مجلس الإدارة برنامج التقييم الداخلي للبنوك والمؤسسات المالية. -تحديث وعصرنه نظام الدفع -إعداد وتصميم أنظمة مراقبة تسيير البنوك .					

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك وذلك من خلال بيان مفهومها و أهدافها وعرض موجز لمبادئها والفاعلين الأساسين فيها، وكذا عرض مفهوم الرقابة المصرفية وأهم مبادئها ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، بإضافة إلى عرض فاعلية الحوكمة في إرساء مبادئ الرقابة وفق لجنة بازل لرقابة المصرفية، وصولا إلى أهم النتائج والتوصيات التي تم إيداعها في الخاتمة.

وقد تم ذلك بواسطة استقصاء أجري في الوكالات البنكية التجارية (CNEP,BNA,CPA,BADR) بأدرار والذي أثبت مدى أهمية ودور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البنكية، الرقابة المصرفية، لجنة بازل للرقابة المصرفية .

Abstract:

This study aims to highlight the role of banking governance in activating supervision over banks by clarifying its concept and objectives, presenting a summary of its principles and the main actors in it, as well as presenting the concept of banking supervision and its most important principles and decisions of the Basel Committee on Banking Supervision, in addition to presenting the effectiveness of governance in establishing the principles of supervision in accordance with Basel Committee on Banking Supervision, down to the most important findings and recommendations that were deposited in the conclusion.

This was done by a survey conducted in commercial banking agencies (CNEP, BNA, CPA, BADR) in Adrar, which demonstrated the importance and role of banking governance in activating banking supervision.

Key words: banking governance, banking supervision, Basel Committee on Banking Supervision.